تنفيذ الخطة
الحضرية الجديدة

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية:

دليل عمل إجرائي

برنامج الموئل

المحتويات

الملخص التنفيذي _____ 5

1. مقدمة _____ 8

2. الهدف من إعداد دليل عمل إجرائي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة 8

3. ترجمة الخطة الحضرية الجديدة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ 9

4. تحقيق الترابط والاندماج مع الأطر الإقليمية والدولية المختلفة 9

5. توحيد منهجية إعداد تقارير متابعة التنفيذ 10

6. تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية 10

7. ضمان المتابعة المستمرة والتقييم المنتظم 10

8. تنمية القدرات المحلية وتوحيد المنهجية 10

9. المرونة في التعامل مع التغيرات والتحديات 10

10. الفئات المستهدفة من دليل عمل إجرائي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية 10

11. صناع القرار والمخططون الحضريون 11

11.1.1. الجهات الحكومية المركزية 11

11.1.2. البلديات والوحدات المحلية 11

11.1.3. المخططون والفنيون في الإدارات المحلية 11

12. الجهات الممولة وشركاء التنمية 11

12.1.1. القطاع الخاص 11

12.1.2. المنظمات الدولية والإقليمية 12

13. مؤسسات المجتمع المدني والجامعات 12

13.1.1. المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المحلي 12

13.1.2. الجامعات ومراكز الأبحاث 12

14. الإطار المرجعي لدليل العمل الإجرائي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 12

15. الخطة الحضرية الجديدة ومبادئها الأساسية 12

15.1.1. الأهداف الرئيسية للخطة الخضرية الجديدة 13

15.1.2. المبادئ التوجيهية للخطة الحضرية الجديدة وتطبيقها في السياق العربي 13

15.1.3. الخصوصية العربية في تنفيذ المبادئ الأساسية للخطة الحضرية الجديدة 14

16. ربط الخطة الحضرية الجديدة بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 14

17. العلاقة بين الخطة الحضرية الجديدة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث: تكامل السياسات من أجل مدن أكثر صمودًا _____ 14

18. العلاقة بين الخطة الحضرية الجديدة وجدول عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية: تمويل التنمية الحضرية المستدامة _____ 16

19. العلاقة بين الخطة الحضرية الجديدة واتفاق باريس للمناخ: مدخل تكاملي في تقارير المتابعة الوطنية _____ 17

20. آليات تضمين نموذج لمصفوفة توافقية تربط بين الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة _____ 18

الفصل الثاني _____ 25

الخطوات الاسترشادية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية _____ 25

الجزء الأول _____ 26

الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 26
مقدمة: تحديد الهدف من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 27
1.1. طرق إعداد وأنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية 27
1.2. منهجية إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 28
1.3. الاستفادة من التقارير السابقة لتعزيز التوافق بين الأطر الدولية والوطنية للتنمية الحضرية 30
الجزء الثاني: 31
التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة 31
مقدمة الجزء الثاني من التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 34
2.1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر 35
2.1.1. الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر 35
2.1.2. الحصول على مسكن ملائم 37
2.1.3. الحصول على الخدمات الأساسية 39
2.2. تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع 41
2.2.1. اقتصاد حضري شامل للجميع 41
2.2.2. الرخاء المستدام للجميع 43
2.3. التنمية الحضرية المستدامة بيئيًا والمرنة 44
2.3.1. المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية 44
2.3.2. إدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية 47
2.4. نحو تنفيذ فعّال للتنمية الحضرية المستدامة في الدول العربية 49
2.4.1. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم 49
2.4.2. تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية 51
2.4.3. حشد الموارد المالية للتنمية الحضرية المستدامة 54
2.4.4. تنمية القدرات 55
2.4.5. تكنولوجيا المعلومات والابتكار في المدن العربية: تسريع التحول الحضري نحو الاستدامة 58
الجزء الثالث 61
آليات وأطر المتابعة وإعداد تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 61
في الدول العربية 61
1. مقدمة 61
2. وصف الآليات الوطنية والمحلية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 61
2.1. مهام لجنة متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 61
2.2. أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات 62
2.3. آليات دمج مدخلات الأطراف المعنية في عملية إعداد التقارير الطوعية لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة 63
2.4. تقارير دورية متعددة الأطراف لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 64
2.5. مؤشرات وطنية ومحلية لقياس التقدم الحضري 64
2.5.1. المؤشرات الأساسية في تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 65
2.5.2. جمع البيانات وإدارتها 65
2.5.3. ضمان جودة البيانات والأدوات التقنية 65
3. النماذج 67
3.1. نموذج قرار تشكيل اللجنة الفنية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 67
3.2. نموذج طلب البيانات والمعلومات من الجهات المعنية المختلفة 69

.3.3 قائمة المؤشـــرات والبيانات المطلوب جمعها للاســـتعانة بها في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة. _____ 70
.3.4 نموذج الشـــروط المرجعية للاســـتعانة بخبراء للمســـاهمة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة. _____ 71
.3.5 نموذج خطة زمنية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة 72
.4 مراجع وقراءات إضافية 73

الملخص التنفيذي

في ظل التحديات الحضـرية المتنامية التي تواجه المدن العربية – من التوسـع العمراني غير المنظم إلى تفاقم مشـاكل السـكن والبنية التحتية – أصـبحت الحاجة ملحة لاعتماد أطر تنظيمية فعّالة لتنفيذ ومتابعة **الخطة الحضـرية الجـديـدة (New Urban Agenda)** التي أقرّتهـا الأمم المتحـدة خلال مؤتمر "الموئـل الثـالـث" في كيتو عـام 2016. لضمان تفعيل هذه الخطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بات من الضروري إعداد **دليل عمل إجرائي** مخصص للدول العربية يوفّر إطارًا عمليًا لمتابعة التنفيذ وقياس التقدم المحرز وفقًا للظروف المحلية لكل دولة.

وتجدر الإشـارة إلى أن تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة في السـياق العربي يتطلب تنفيذ مجموعة من التعديلات التشـريعية، ومواءمة القوانين الوطنية مع مبادئ الخطة، وتبني مجموعة من السـياسـات الداعمة لتحفيز التنمية الحضرية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، والتي تشمل على سبيل المثال، وليس الحصر، إصلاح نظم حوكمة الأراضي وتطوير منظومة التخطيط العمراني، وتعزيز أنظمة اللامركزية. كما يتضـمن التنفيذ الفعال للخطة الحضـرية الجديدة في المنطقة العربية تطوير أدوات التخطيط والتصـميم الحضـري التشـاركي، ودعم المدن المدمجة والمترابطة، واعتماد مبادئ التخطيط المستدام والتب تشمل منظومة النقل العام، والمساحات الخضراء، وإدارة الطاقة، وتنويع مصادرها، وتوفير الخدمات والمرافق العامة. وتسـتهدف الخطة الحضـرية الجديدة في الدول العربية رفع كفاءة إدارة التنمية العمرانية، ودمج إدارة المخاطر والكوارث في خطط التنمية.، والتوسع الحضري المتوازن للحد من العشوائيات، وتطوير إدارة الموارد الطبيعية. وتسـاهم الخطة الحضـرية الجديدة في تعزيز الاقتصـاد الحضـري في المنطقة العربية من خلال تمكين الاقتصاد المحلي والريادي، ودعم نظم التمويل الحضري المستدامة، وتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية.

ولا يخفى على أحد ما تواجهه الدول العربية من تحديات يأتي على رأسـها النمو الحضـري السـريع وغير المنظم والذي يقابله ضعف في البنى التحتية، ومحدودية المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري، وضعف التنسيق بين المستويات الحكومية، وزيادة فجوة البيانات الحضـرية اللازمة للمتابعة الدقيقة. ويتعرض عدد من الدول العربية إلى تأثير النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول، في حين تعاني بعض الدول من أزمات اقتصادية متفاقمة. ومن ثم تظهر أهمية تحفيز فرص تطبيق الخطة الحضـرية الجديدة في الدول العربية وربطها بالاسـتراتيجية العربية للإسـكان والتنمية الحضـرية المسـتدامة، مع تعظيم فرص التعاون مع المنظمات الدولية المعنية ذات الصـلة، والاسـتفادة من إمكانيات التمويل المتاحة عبر صناديق التنمية الإقليمية والدولية.

وتظهر أهمية متابعة تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة في الدول العربية، وإعداد تقارير المتابعة ونشـرها بهدف القاء الضـوء على أهم الإنجازات في مجال التنمية الحضـرية المسـتدامة، وتوثيق هذه الإنجازات، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه التنفيذ وآليات التعامل معها، فضـلاً عن تحديد آليات التعاون الوطني والإقليمي والدولي في هذا المجال. وتسـتهدف تقارير المتابعة أيضـاً تعريف مجموعة من **المؤشـرات الكمية والنوعية**، التي تشـمل مؤشـرات الإسـكان، والوصـول إلى الخدمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحديد أدوات القياس اللازمة لتوثيق مدى التقدم نحو تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة من الاسـتبيانات، ونظم المعلومات الجغرافية، وقواعد البيانات الضخمة، وتطبيقات الثورة الصـناعية الرابعة والذكاء الاصـطناعي، فضـلاً عن اعتماد أدوات تقييم تشـاركية تعزز من الشفافية والمساءلة والرقابة وغيرها من مبادئ الحوكمة الحضرية.

وفي إطار الدعم الفني الذي يبذله برنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية (الموئل) لتحفيز تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة في المنطقة العربية، وربطها بأطر التنمية المسـتدامة الأخرى على المسـتويين الإقليمي والدولي، تم إعداد "دليل

العمل الإجرائي" كأداة استرشادية للمساهمة في مساعدة الدول العربية لإعداد "التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة" وربطها بإطار متابعة "الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حتى عام 2030"، لتبسيط إجراءات المتابعة والتقييم وتيسير عمل الجهات المعنية ذات الصلة. ويمكن تعظيم الاستفادة من دليل العمل الإجرائي من خلال ترجمة الالتزامات الدولية إلى خطوات عملية تراعي السياقات المحلية. ويعتمد نجاحه أيضاً على الالتزام السياسي، والشراكات الفاعلة، والاستثمار في المعرفة والموارد البشرية، وفي تطويره بشكل مستمر من خلال رصد الممارسات الفضلى، وآليات التعامل مع التحديات التي تواجه تطبيقه على أرض الواقع.

الفصل الأول

الإطار العام للتقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية

2 مقدمة

تُعد الخطة الحضـرية الجديدة، التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للإسـكان والتنمية الحضـرية المسـتدامة (الموئل الثالث) في كيتو عام 2016، مرجعاً عالمياً للتوجه نحو التنمية الحضـرية المسـتدامة. وتسـتهدف هذه الخطة تأسـيس مدن شـاملة وآمنة ومرنة ومسـتدامة، بما يتماشـى مع الأهداف الأممية للتنمية المسـتدامة حتى عام 2030، ولا سـيما الهدف الحادي عشـر. وفي هذا السـياق، تبرز أهمية توحيد منهجية إعداد تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة، خاصـة في المنطقة العربية التي تشـهد تحديات حضـرية متنامية وتفاوتات في قدرات التخطيط والمتابعة والتقييم.

تشـهد المدن العربية اليوم تحديات عمرانية واقتصـادية واجتماعية وبيئية متزايدة نتيجةً للنمو السـكاني السـريع، والتحضـر المتسـارع، والتغيرات المناخية، والتفاوتات التنموية بين المناطق. وقد أدركت العديد من الدول العربية الحاجة إلى إعداد خطط حضـرية شـاملة تسـعى إلى إحداث تنمية متوازنة، مسـتدامة، وشـاملة. غير أن نجاح هذه الخطط لا يتحقق فقط من خلال صـياغتها، بل من خلال تطبيقها ومتابعتها بدقة وفعالية، وهو ما يتطلب وجود دليل عمل إجرائي يوجه عمليات المتابعة والتقييم والتنفيذ.

يمثّل إعداد دليل عمل إجرائي لمتابعة الخطة الحضـرية الجديدة خطوة اسـتراتيجية لضـمان فاعلية تنفيذ الخطط، وتحقيق التنمية الحضـرية المسـتدامة. فالدليل لا يُعد مجرد وثيقة تنظيمية، بل هو أداة للحوكمة الرشـيدة، والمسـاءلة، وبناء الثقة، والارتقاء بجودة الحياة في المدن. ولذا، فإن الاسـتثمار في تطويره وتطبيقه بشـكل منهجي يُعد من الركائز الأساسية لأي نهج حضري ناجح.

يسـتهدف دليل العمل الإجرائي توحيد المفاهيم والإجراءات المتبعة في تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة، وتعزيز القدرات المؤسـسـية على مسـتوى الحكومات المحلية والوطنية، وتقديم أدوات لقياس الأداء والتقييم الدوري للتقدم في تنفيذ الخطة، وتفعيل دور الشـراكة بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ودعم الحوكمة الحضـرية الرشيدة والشفافة على المستويين الوطني والمحلي.

وتتضـمن مكونات دليل العمل الإجرائي بالإضـافة إلى الملخص التنفيذي الذي يوضـح الغرض من الدليل، عرضـاً لأهم ملامح الخطة الحضرية وأهدافها العامة، والإجراءات تفصيلية لكل محور أو هدف، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لأعضاء فريق العمل المسـؤول عن إعداد تقرير متابعة تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة، ومؤشـرات قياس الأداء، متضـمناً اختيارها، وقياسـها، وتحليلها، بالإضـافة إلى أدوات للتحديث والتعديل. كما يتضـمن الدليل مجموعة من الاسـتمارات والنماذج الموحدة اللازمة لإعداد تقرير المتابعة.

3 الهدف من إعداد دليل عمل إجرائي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة

مع التوسـع الحضـري المتسـارع والتحديات المتزايدة التي تواجه المدن المعاصـرة، أصـبحت الخطط الحضـرية أداة حيوية لضـمان تنمية مسـتدامة، عادلة، ومنظمة. إلا أن إعداد خطة حضـرية متكاملة ليس كافيًا لتحقيق الأهداف المرجوة، بل لا بد من وجود أدوات فعّالة تضـمن حسـن تنفيذ هذه الخطة ومتابعة مدى التقدم في تطبيقها. ومن هنا تبرز أهمية

إعداد دليل عمل إجرائي لمتابعة الخطة الحضـرية الجديدة، والذي يُعد بمثابة مرجع توجيهي لتنسـيق الجهود ومراقبة الأداء وضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية. وتشتمل أهداف دليل العمل ما يلي:

3.1 ترجمة الخطة الحضرية الجديدة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ

يعمل الدليل كجسـر وسـيط يربط بين الأهداف العامة المجردة للخطة الحضـرية الجديدة، وبين الواقع العملي. حيث يحدد الدليل بشـكل عملي الإجراءات التفصـيلية اللازمة لإعداد التقرير، والجهات المسـؤولة ودور كلٍ منها، والجداول الزمنية لتقديم البيانات والمعلومات وتقدير المؤشـرات وتحليلها وصـياغة التقرير، على النحو الذي يسـاعد في تحويل الخطة الحضـرية الجديدة من مجرد رؤية وأهداف ومبادئ عامة إلى التزامات حقيقية، وخطط تنفيذية، وآليات تحقق، ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

3.2 تحقيق الترابط والاندماج مع الأطر الإقليمية والدولية المختلفة

لا يعتبر تحقيق الترابط والاندماج مع الأطر الإقليمية والدولية في إطار تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة خياراً، بل ضـرورة لتعزيز التنمية الحضـرية المسـتدامة. يتطلب ذلك تبني منهجيات شـاملة ومتكاملة، تشـجع على التعاون وتبادل المعرفة، وتدعم بناء قدرات محلية قوية قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي. ومن خلال هذا الترابط، يمكن بناء مدن أكثر مرونة وشـمولية تحقق تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية. ويشكل الترابط مع الأطر الإقليمية والدولية عنصرًا محوريًا في تعزيز فعالية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وذلك من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول والمدن المختلفة، وتعزيز التنسـيق في السـياسـات الحضـرية بما يتماشـى مع أهداف التنمية المسـتدامة، خاصـة الهدف 11، بالإضـافة إلى الاسـتفادة من الموارد والتمويل الدولي المتاح من خلال الشـراكات والمؤسـسـات الإقليمية والعالمية، وتسهيل جمع البيانات وإعداد التقارير التي تعزز من رصد التقدم وقياس الأثر.

لتحقيق الترابط والاندماج الفعّال مع الأطر الإقليمية والدولية، من الضـروري تبني عدد من الآليات والاسـتراتيجيات، منها:

- الانخراط في الشـبكات الحضـرية العالمية والإقليمية: مثل شـبكة المدن المتحدة والإدارات المحلية (UCLG)، ومبادرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).
- اعتماد أطر المتابعة والتقييم الدولية: لقياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة وتحديد التحديات والفجوات.
- تعزيز التكامل بين الخطط الحضـرية الوطنية والسـياسـات الإقليمية مثل خطة الاتحاد الإفريقي الحضـرية أو الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.
- تطوير القدرات المؤسسية والبشرية: من خلال التدريب والتعاون الفني مع الهيئات الدولية.
- ضـمان إشـراك مختلف الفاعلين: من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسـسـات الأكاديمية في عمليات التخطيط والتنفيذ.

3.3 توحيد منهجية إعداد تقارير متابعة التنفيذ

يؤكد الدليل على أهمية توحيد منهجية إعداد تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، خاصة في المنطقة العربية التي تشهد تحديات حضرية متنامية وتفاوتات في قدرات التخطيط والمتابعة والتقييم.

3.4 تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية

تشتمل الخطة الحضرية غالباً على عدد من المحاور التي تشمل الإسكان، والنقل، والمرافق، والخدمات العامة، والبيئة، والاقتصاد المحلي، والتخطيط العمراني، والحوكمة الحضرية، والتمويل، وتنمية القدرات. ويتطلب تعدد المحاور مشاركة عدة جهات حكومية، على المستويين المركزي والمحلي، بالإضافة إلى القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء والأكاديميين، ومنظمات التنمية والتمويل الدولي. ويساهم الدليل في توضيح آلية تحديد الجهات المعنية ذات الصلة، والأدوار المنوطة بكل جهة، بحيث يتم تنسيق الجهود بينها وتوحيدها، وتوزيع المهام بوضوح لتفادي التداخل أو التقصير .

3.5 ضمان المتابعة المستمرة والتقييم المنتظم

من خلال تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وآليات الرصد والتقييم، يسهل على متخذي القرار والمخططين تتبع التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ورصد الانحرافات، وتعديل المسار عند الحاجة.

3.6 تنمية القدرات المحلية وتوحيد المنهجية

يتيح الدليل إطاراً منهجياً موحداً يمكن استخدامه من كافة الجهات المعنية، للمساهمة في بناء القدرات المؤسسية وقدرات المسئولين عن إعداد تقارير المتابعة، في الجهات والقطاعات المختلفة، على المستويين المركزي والمحلي، بهدف ضمان ديمومة ومأسسة عملية إعداد تقارير المتابعة.

3.7 المرونة في التعامل مع التغيرات والتحديات

يُصمَّم الدليل بطريقة تتيح إمكانية التحديث والتطوير بناءً على التغيرات التي قد تطرأ على البيئة الحضرية أو السياسات العامة، مما يجعله أداة مرنة وقابلة للتكيف مع الواقع الديناميكي.

4 الفئات المستهدفة من دليل عمل إجرائي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية

لضمان فاعلية هذا الدليل، من الضروري تحديد الفئات المستهدفة التي ستستخدمه أو تتفاعل معه، سواء على مستوى التخطيط، أو التنفيذ، أو الرقابة، أو المشاركة المجتمعية. إن تحديد الفئات المستهدفة من دليل العمل الإجرائي لمتابعة

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية يُعد خطوة محورية لضمان فاعلية هذا الدليل وتحقيق أهدافه. فكل فئة لها دور خاص في حلقة التنفيذ والمتابعة، والدليل يُصمم ليخاطب احتياجاتهم ويوجههم بطريقة منهجية. وبذلك، يصبح الدليل أداة حيوية في دعم التحول الحضري المنشود وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المدن العربية. وتجدر الإشارة إلى أهمية تشكيل لجنة وطنية للتنمية الحضرية تتولى التنسيق ومتابعة التنفيذ وإعداد تقارير المتابعة. ويصدر بتأسيس هذه اللجنة قرار من الوزير المختص بشئون التنمية الحضرية المستدامة، لتحديد المهام المنوطة باللجنة وأعضائها، والمخرجات المتوقعة من اللجنة، وآليات التنسيق وحل المشاكل. وتتضمن هذه اللجنة في عضويتها ممثلي الفئات التالية:

4.1 صناع القراروالمخططون الحضريون

4.1.1 الجهات الحكومية المركزية

تشمل الوزارات المعنية بالتخطيط العمراني، والتنمية المحلية، البيئة، والإسكان، والنقل، والمالية والتخطيط، والاقتصاد. وتستخدم هذه الجهات الدليل لتوجيه السياسات العامة وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات.

4.1.2 البلديات والوحدات المحلية

تُعد من أبرز الفئات المستهدفة، كونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ العديد من جوانب الخطة الحضرية على أرض الواقع. ويساعدها الدليل على تنظيم إجراءاتها، ووضع برامج زمنية للتنفيذ، وتقديم تقارير متابعة دورية.

4.2 المخططون والفنيون في الإدارات المحلية

يعتمدون على الدليل لفهم تفاصيل الإجراءات المطلوبة، والمؤشرات اللازمة للمتابعة، وآليات التقييم.

4.3 الجهات الممولة وشركاء التنمية

1.1.1 القطاع الخاص

يمثل شريكًا مهمًا في تنفيذ مشروعات التنمية الحضرية المستدامة، والتي تشمل مشروعات البنية التحتية، والإسكان، والاستثمار الحضري.، وغيرها. ويساعدهم الدليل على فهم أولويات التنمية الحضرية، وإطار العمل التنظيمي، ما يعزز فرص الشراكة والتكامل.

1.1.1. المنظمات الدولية والإقليمية

تشمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والبنك الدولي، والصناديق التنموية وصناديق التمويل، وغيرها. تستخدم الدليل لتقييم جدوى المساهمة في البرامج الحضرية، وضمان اتساق مشروعات الدعم مع الخطة الحضرية الوطنية أو المحلية.

2. مؤسسات المجتمع المدني والجامعات

2.1.1. المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المحلي

تسهم في مراقبة تنفيذ الخطة، وتقديم الدعم المجتمعي، وضمان العدالة الاجتماعية في توزيع المشروعات. ويتيح لها الدليل وسيلة لفهم الأهداف والمؤشرات، وممارسة دورها الرقابي بطريقة موضوعية.

2.1.2. الجامعات ومراكز الأبحاث

يمكنها استخدام الدليل كمرجع لدراسات التقييم الحضري، وبحوث السياسات، واقتراح حلول مبتكرة لمشاكل التنفيذ.

3. الإطار المرجعي لدليل العمل الإجرائي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يتضمن الإطار المفاهيمي لدليل العمل الإجرائي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة عدد من الوثائق الهامة التي يستعرضها هذا الجزء من الدليل على النحو التالي:

4. الخطة الحضرية الجديدة ومبادئها الأساسية

تعتبر الخطة الحضرية الجديدة وثيقة عالمية اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كإطار مرجعي للتخطيط الحضري والتنمية العمرانية المستدامة. وتسعى إلى تغيير الطريقة التي تُخطَّط وتُدار بها المدن من خلال تعزيز التوسع الحضري المتوازن والمستدام بيئياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وتمثل الخطة الحضرية الجديدة وثيقة توجيهية عالمية تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو – الإكوادور عام 2016، وتهدف إلى توجيه جهود التنمية الحضرية على مدى العقدين القادمين نحو مدن أكثر عدالة واستدامة وقدرة على الصمود. وفي سياق إعداد دليل عمل إجرائي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية، يشكل فهم مضمون هذه الخطة وأبعادها أولوية قصوى لضمان التكييف السليم لها مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمدن العربية في ضوء التحولات السكانية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة، مما يتطلب ترجمة المبادئ الأممية إلى التزامات فعلية تتناسب مع الخصوصيات المحلية.

4.1.1. الأهداف الرئيسية للخطة الخضرية الجديدة

- القضاء على الفقر الحضري وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- تحقيق العدالة المكانية في توزيع الموارد والخدمات.
- تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار.
- تعزيز الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية.
- تشجيع الابتكار والتحول الرقمي في الحوكمة الحضرية.
- تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

4.1.2. المبادئ التوجيهية للخطة الحضرية الجديدة وتطبيقها في السياق العربي

- **الحق في المدينة**: التأكيد على أن لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة آمنة، ومنتجة، ومستدامة. ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجوهرية للخطة، ويعني تمكين جميع السكان من الوصول العادل إلى الفرص والخدمات والموارد الحضرية. ويتطلب من المدن العربية تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة، وتمكين الفئات المهمشة.
- **عدم ترك أحد خلف ركب التنمية**: بهدف تعزيز الشمولية الاجتماعية، خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة. وفي السياق العربي، يرتبط هذا المبدأ بتحقيق الإدماج الاجتماعي والمكاني، بحيث يتم دعم الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات دون تمييز، بما في ذلك اللاجئين، والنساء، والشباب، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة من خلال التخطيط الحضري، مع تقليص الفوارق المكانية بين الأحياء الغنية والفقيرة، وتحسين جودة الحياة في العشوائيات.
- **التخطيط الحضري المستند إلى الحقوق** :يرتكز على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وترجمة ذلك في الدول العربية من خلال استمرار تأكيد مبدأ عدم التمييز في الحصول على الخدمات والسكن والعمل، وضمان المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد واتخاذ القرار.
- **الحوكمة الحضرية التشاركية**: بهدف تعزيز الشفافية، والمساءلة، ومشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، مع التأكيد على أهمية تمكين السلطات المحلية وتوفير الموارد والصلاحيات لها
- **التنمية الحضرية المستدامة والمتوازنة**: يهدف هذا المبدأ إلى تحفيز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية للتنمية. وبالنسبة للدول العربية، يتجلى هذا المبدأ في أهمية إدارة المياه، والتوسع الأخضر، والحفاظ على التراث العمراني والثقافي.

4.1.3. الخصوصية العربية في تنفيذ المبادئ الأساسية للخطة الحضرية الجديدة

تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات التي تؤثر على تطبيق هذه المبادئ والالتزامات، وتشمل:

- **النمو الحضري السريع** نتيجة النزوح الداخلي والهجرة.
- **تفاوت الموارد والإمكانات** بين الدول الغنية والدول الأقل دخلًا.
- **تأثير النزاعات والصراعات** في بعض الدول، ما يعطل التنمية الحضرية.
- **ضعف المشاركة المجتمعية** في بعض الأنظمة المركزية.

لكن في المقابل، تتوفر فرص واعدة، وتتضمن:

- نمو الوعي بأهمية التخطيط المستدام في العديد من الدول العربية.
- توفر الدعم الفني من منظمات أممية ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية والجهات المانحة.
- تصاعد وتيرة تنفيذ عدد من المبادرات المحلية والإقليمية في مجالات الرقمنة الحضرية، والمدن الذكية، والطاقة المتجددة، والتنقل الذكي، وغيرها.

5. ربط الخطة الحضرية الجديدة بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030

في ظل ما يشهده العالم من تحولات حضرية متسارعة، تزداد الحاجة إلى رؤى متكاملة للتنمية، تجمع بين البعد المكاني، والاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي. وفي هذا الإطار، تمثل الخطة الحضرية الجديدة، والأهداف الأممية للتنمية المستدامة حتى عام 2030 إطارين مرجعيين متكاملين، على المستوى الدولي، يتقاطعان من حيث المبادئ والأسس والمفاهيم، ويوجهان السياسات الوطنية والمحلية نحو التحول المستدام، والعادل، والشامل في المدن والمجتمعات. ويشكل الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة "، والذي يركز على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، نقطة التقاء مركزية بين الخطتين. كما تدعم الخطة الحضرية الجديدة كافة أهداف التنمية المستدامة.

6. العلاقة بين الخطة الحضرية الجديدة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث: تكامل السياسات من أجل مدن أكثر صمودًا

تتقاطع تحديات التحضّر المتسارع في المدن العربية مع تنامي مخاطر الكوارث الطبيعية والبشرية، مما يفرض ضرورة تبني نُهج متكاملة للتنمية الحضرية والإدارة الفعالة للمخاطر. في هذا السياق، يُمثل كل من الخطة الحضرية الجديدة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ركيزتين عالميتين متكاملتين، تهدفان إلى بناء مدن أكثر صموداً، واستدامة، وقدرة على التكيّف مع الأزمات. ويأتي إبراز العلاقة بين هذين الإطارين كعنصر رئيسي في إعداد تقرير متابعة الخطة الحضرية الجديدة، لتوضيح كيف تساهم الجهود الحضرية في تحقيق الأهداف العالمية للحد من مخاطر الكوارث،

وكيف تدعم سياسات التأهب والصمود أهداف التخطيط الحضري المستدام وقد. اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للحد من مخاطر الكوارث في اليابان، ويهدف إلى:

- الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات والاقتصاد والبنية التحتية.
- تعزيز فهم المخاطر وتقييمها.
- تقوية الحوكمة لإدارة المخاطر.
- الاستثمار في الحد من المخاطر من خلال البنية التحتية المستدامة.
- تحسين الاستعداد والاستجابة السريعة والتعافي المبكر.

الجدول رقم (1-1) نقاط التقاطع والتكامل بين الخطة الحضرية الجديدة وإطارسنداي

مجال مشترك	في الخطة الحضرية الجديدة	في إطارسنداي
الصمود الحضري	تعزيز قدرة المدن على التكيف مع الكوارث والمناخ	بناء مجتمعات ومناطق حضرية أكثر صمودًا
التخطيط القائم على المخاطر	إدماج تقييم المخاطر في خطط استخدام الأراضي	فهم وتقييم وتخطيط المخاطر في جميع المستويات
الحوكمة متعددة المستويات	تعزيز التنسيق بين مستويات الحكومة	تحسين تنسيق المؤسسات وإدارة الكوارث
إشراك المجتمع	تمكين السكان في عمليات التخطيط الحضري	إشراك المجتمع المحلي في تقييم وإدارة المخاطر
البيانات والمعرفة	تعزيز نظم المعلومات المكانية	تحسين جمع وتحليل ونشر بيانات المخاطر

يتضمن التقرير الطوعي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة رصد مدى إدماج اعتبارات الحد من المخاطر في الاستراتيجيات العمرانية الوطنية والمحلية. ويقدم أيضاً نماذج من مشروعات حضرية تأخذ بالاعتبار التهديدات المناخية والطبيعية (مثل مناطق معرضة للفيضانات، الزلازل، العواصف الرملية...). ويتم تحديد المدن التي وضعت خططًا للصمود الحضري، وتقييم استعداد الوحدات المحلية/البلديات للاستجابة للكوارث. كما يرصد مبادرات تحسين البنية التحتية المرنة (شبكات الصرف، المباني المقاومة، أنظمة الإنذار المبكر). ويتابع استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد وتحديث مناطق المخاطر، مع تطوير قواعد بيانات حضرية تُدمج فيها بيانات بيئية، واقتصادية، واجتماعية.

الجدول رقم (1-2) البيانات والمعلومات المطلوبة في التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

المجال	نوع البيانات	المصدر المحتمل
السياسات الحضرية	سياسات تخطيط حضري تراعي المخاطر	وزارات التخطيط والإسكان
خطط الطوارئ	عدد المدن التي تملك خططًا للطوارئ أو استجابة للكوارث	البلديات، وزارات الدفاع المدني
المناطق عالية الخطورة	خرائط المخاطر في المناطق الحضرية	أجهزة الإحصاء، الدفاع المدني
الاستثمارات في الصمود	حجم الإنفاق على البنية التحتية المقاومة للمخاطر	وزارات المالية، الإسكان
مشاركة المجتمع	برامج التوعية والتأهب المجتمعي	منظمات المجتمع المدني، البلديات

7. العلاقة بين الخطة الحضرية الجديدة وجدول عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية: تمويل التنمية الحضرية المستدامة

مع تعاظم التحديات الحضرية في الدول العربية، وخاصة في مجالات تمويل البنية التحتية، والسكن، والنقل، والخدمات العامة، تبرز الحاجة إلى تمويل مستدام، مبتكر، ومنصف للتنمية الحضرية. وتمثل الخطة الحضرية الجديدة المرجعية الدولية للسياسات الحضرية المستدامة، بينما يوفّر جدول عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية الإطار العالمي للتمويل الفعّال والمستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يشكل ربط التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بـ التوجهات المالية والاستثمارية الواردة في جدول أديس أبابا خطوة ضرورية لضمان مواءمة السياسات الحضرية مع آليات التمويل والتخطيط المالي متعددة المستويات. تم اعتماد **جدول عمل أديس أبابا** في مؤتمر تمويل التنمية (أديس أبابا، 2015)، ويُعد جزءًا من أجندة 2030، ويهدف إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة بطرق متنوعة، وتعزيز الموارد المحلية والدولية، وتحسين الحوكمة المالية، ودعم الدول النامية في الوصول إلى التمويل، وبناء القدرات، واستدامة الدين العام.

الجدول رقم (1-3) محاور التقاطع بين الخطة الحضرية الجديدة وإطار أديس أبابا

المجال	في الخطة الحضرية الجديدة	إطار أديس أبابا
التمويل المحلي	تمكين البلديات من تنمية إيراداتها	تحفيز تعبئة الموارد المحلية كأولوية
الشراكات	تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	دعم التمويل المختلط (public-private)
اللامركزية المالية	دعم نقل الموارد إلى الحكومات المحلية	تعزيز الاستقلال المالي المحلي
الإدارة المالية	تحسين كفاءة الإنفاق المحلي	الشفافية والمساءلة المالية
دعم القدرات	بناء القدرات في إدارة الموارد	الاستثمار في القدرات المؤسسية

ويرصد التقرير مدى ارتباط التمويل المتاح بأولويات التنمية الحضرية، ويُعزز فهم قدرة البلديات على إدارة الموارد العامة وتوجيهها نحو مشروعات مستدامة. ويرصد التقرير تقييم فعالية آليات التمويل المحلي، ومدى تنوع مصادر دخل الحكومات المحلية (ضرائب، رسوم، استثمار أصول)، ووجود أطر قانونية داعمة للاستقلال المالي المحلي. ويتابع التقرير التطور في عدد مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التخطيط الحضري، والنقل، والإسكان، وحجم التمويلات من بنوك تنمية، أو صناديق دولية المخصصة لتمويل التنمية الحضرية المستدامة.

الجدول رقم (1-4) البيانات والمعلومات المطلوبة للتقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

المحور	البيانات المطلوبة	المصادر المحتملة
الإيرادات المحلية	نسب مساهمة الموارد الذاتية في ميزانيات البلديات	وزارات المالية، البلديات
التحويلات المالية	حجم التحويلات من المركز إلى الحكومات المحلية	قوانين الموازنات العامة
برامج التمويل	وجود صناديق وطنية أو محلية لدعم التخطيط الحضري	خطط التنمية الوطنية
التمويل الدولي	تمويل مشروعات حضرية من شركاء دوليين	وزارة التخطيط، الشركاء التنمويون
الشراكات	عدد ونوع مشروعات الشراكة المنفذة	تقارير البلديات، الجهات الرقابية

8. العلاقة بين الخطة الحضرية الجديدة و اتفاق باريس للمناخ: مدخل تكاملي في تقارير المتابعة الوطنية

في ظل تفاقم تحديات التغير المناخي وازدياد التأثيرات المناخية على المدن، تُعد العلاقة بين الخطة الحضـرية الجديدة واتفاق باريس للمناخ من أهم محاور التكامل في مجال السياسات العالمية. حيث تُعزز الخطة الحضرية الجديدة الأبعاد المكانية والاجتماعية للتنمية المسـتدامة، بينما يضـع اتفاق باريس إطارًا عالميًا لمواجهة التغير المناخي من خلال خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز التكيف. ويأتي الربط بين الوثيقتين كمطلب أساسي في إعداد تقرير متابعة الخطة الحضرية الجديدة، حيث يُمثل دمج الاعتبارات المناخية في السياسات الحضرية أحد مؤشرات الالتزام الفعلي بالتحول نحو تنمية حضرية مستدامة وصامدة. أعتُمد اتفاق باريس للمناخ (Paris Agreement) في مؤتمر الأطراف (COP21) في عام 2015، ويسـتهدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى أقل من 2 درجة مئوية (ويُفضـل 1.5 درجة)، ودعم جهود التكيف مع التغير المناخي، وتعزيز التمويل المناخي والشـفافية. واعتماد مسـاهمات وطنية محددة (NDCs) لكل دولة لمواجهة الانبعاثات والتأثيرات المناخية.

الجدول رقم (1-5) نقاط الالتقاء بين الخطة الحضرية الجديدة و اتفاق باريس

مجال التقاطع	في الخطة الحضرية الجديدة	في اتفاق باريس
خفض الانبعاثات	تحسين كفاءة الطاقة في المدن، النقل المستدام، إدارة النفايات	خفض انبعاثات غازات الدفيئة عبر جميع القطاعات
التكيف مع التغير المناخي	تخطيط حضري مرن وصامد للكوارث والمناخ	دعم بناء قدرات المجتمعات للتكيف
التخطيط الإقليمي المتكامل	توجيه استخدامات الأراضي على نحو مستدام	تقليل آثار التحضر العشوائي على البيئة
التمويل	تعبئة الموارد من أجل استدامة المدن	توجيه التمويل نحو العمل المناخي
المشاركة	إشراك المجتمعات في التخطيط والحوكمة	مشاركة محلية في إعداد وتنفيذNDCs

ويقدم التقرير نظرة تحليلية لكيفية إدماج التخطيط الحضري والنقل المستدام وكفاءة الطاقة في وثيقة الـ NDC الوطنية. ويرصد أمثلة على مشروعات حضرية (إسكان، ونقل، وطاقة) تسهم في تحقيق أهداف خفض الانبعاثات. كما يتابع التطور في السياسات المحلية للتعامل مع مخاطر المناخ (فيضانات، وجفاف، وموجات حر)، ومدى إدماج التكيف المناخي في خطط التنمية العمرانية، زعدد المدن التي وضعت خططًا للحياد الكربوني أو انبعاثات منخفضة، ويقدم أمثلة لمشروعات مبتكرة (مثل المباني الخضراء، والإضاءة الذكية، والنقل الكهربائي). ويتم تقدير كمية لتخفيض الانبعاثات على مستوى المدن.

الجدول رقم (1-6) البيانات والمعلومات المطلوب تضمينها في التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

المحور	نوع البيانات المطلوبة	المصدر الممكن
الانبعاثات	بيانات الانبعاثات الحضرية حسب القطاع	وزارات البيئة، البلديات
التكيف	خرائط الفئات المعرضة للخطر في المدن	أجهزة التخطيط، الدفاع المدني
السياسات	تشريعات حضرية متعلقة بالمناخ	الوزارات المعنية

المشروعات	قائمة بالمشروعات المناخية الحضرية	NDCs، تقارير التنمية المحلية
التمويل	حجم التمويل الأخضر في المدن	صناديق المناخ، وزارات المالية

9. آليات تضمين نموذج لمصفوفة توافقية تربط بين الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

تُعد الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطاراً إقليمياً مرجعياً يعبّر عن التوجهات المشتركة للدول العربية نحو تنمية حضرية أكثر شمولًا واستدامة، ويتقاطع في توجهاته ومبادئه مع الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة. وتُمكّن المصفوفة التوافقية من الربط المنهجي بين هذين الإطارين، مما يعزز منسوب التكامل والتنسيق بين الرؤية الأممية والسياقات الإقليمية والمحلية.

الجدول رقم (1-7)

نقاط الالتقاء بين الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	الخطة الحضرية الجديدة
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش ضمان أمن وسلامة المجتمعات	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر إتاحة الحياة الكريمة للمهاجرين
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر حشد الاستثمارات
الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر الدور التنسيقي أفقياً ورأسياً
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر توفير فرص العمل اللائق
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر دور المجتمع المحلي في تقديم الخدمات أثناء النزاع
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر الحق في السكن اللائق – التصدي لكافة أشكال الإخلاء القسري – مراعاة حقوق الفئات المهمشة – دور الإدارة المحلية في توفير الخدمات لأساسية لهذه الفئات
الغاية 2: ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية، بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر ضمان حقوق الحيازة على المستوى الوطني والمحلي، ولكافة الفئات، خاصة المرأة كأداة لتمكينها
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر حق الأشخاص ذوي الإعاقة في السكن والتعليم والخدمات الصحية والمرافق العامة ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الآمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر التشجيع على إقامة مساحات عامة آمنة ومتاحة للجميع ومفتوحة وخضراء وتتسم بالشمول وتحفز المشاركة والإدماج المجتمعي
	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والأثري واستغلاله

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	الخطة الحضرية الجديدة
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش ضمان أمن وسلامة المجتمعات	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي في المدن والحد من العنف والترهيب والممارسات الضارة ضد النساء والأطفال والفئات الهشة
الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية، لتوفير الكوادر البشرية القادرة على التنفيذ والمتابعة	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر تبني مفهوم التنوع للحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة ومتنوع وتعزيز دور الإدارة المحلية
آليات التنفيذ إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال نهج تشاركي تتولى كل دولة طبقاً لخصوصيتها ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية بتنفيذ الإستراتيجية وفقا لخصوصية كل بلد	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر تعزيز مفهوم التشاركية في التخطيط والمتابعة وفي الإنتاج وتوفير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة
الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء	التنمية الحضرية المستدامة من أجل الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر دور الإدارة المحلية في تعزيز التشاركية والحرص على عدم الإقصاء والدمج لكل الجهات المعنية ذات الصلة ولكل الأطراف
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع المدن أماكن لتحقيق تكافؤ الفرص بالتركيز على تحفيز النشاط والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تساهم المدن من خلال هياكلها وتصميمها على تحقيق وفورات في التكلفة وتعظم من كفاءة استغلال الموارد وتشجع على كفاءة استخدام الطاقة والتصدي للتغيرات المناخية وحماية البيئة
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليمياً جعل المدن أكثر جاذبية وإنتاجاً، لتحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في الدول العربية	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تحفيز استغلال الموارد المحلية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية وتشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وتوفير بيئة أعمال مواتية لتحسين مستوى المعيشة
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية وتحقيق رفاهة العيش تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع إطلاق برامج الإسكان الاجتماعي والتمويل الميسر وتحفيز مساهمة قطاع الإسكان في النشاط الاقتصادي لأهميته

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	الخطة الحضرية الجديدة
الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية توفير تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تعزيز دور المؤسسات على المستوى الوطني والمحلي في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحفيز التنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة
الغاية 2: ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة)	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تشجيع مشاركة كافة الجهات المعنية ذات الصلة (والتي تشمل الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات الشباب والنساء وذوي الإعاقة والأكاديميين والمهاجرين والمؤسسات الثقافية لتحفيز فرص التنمية الاقتصادية الحضرية
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية تمكين جميع فئات المجتمع المحلي من تحسين اقتصاداته وسبل معيشته	
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليمياً	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأرض، وتعزيز سلاسل الإمداد والقيمة لتحفيز الترابط بين الحضر والريف لسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية
الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية	
تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية	
ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تعزيز التفاعل والتكامل بين الحضر والريف وبين المدن والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية لتحفيز الإنتاجية من خلال التخطيط الإقليمي والحضري المتكامل
تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية	
	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تشجيع التوسع الحضري بهدف تحقيق وفورات الحجم والتكتل والمرونة وتحسين الإنتاجية وتحقيق الاستدامة البيئية
الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية الحد من انتشار العشوائيات وتطوير الموجود منها تطوير المجاورات والأحياء طبقاً لمعايير العمران المستدام	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تشجيع التفاعل بين العمران الجديد والعمران القائم والحد من المد العشوائي
الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الأمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها.	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	الخطة الحضرية الجديدة
	استغلال المساحات العامة لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولرفع قيمة الممتلكات وتحفيز الاستثمارات التجارية وتعظيم قيمة الاستمارات العامة وتحسين مستوى المعيشة
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهية العيش توفير شبكات المواصلات العامة الأمنة داخل المدن وفي امتداداتها	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع إتاحة خدمات الطاقة والنقل بشكل مستدام وميسور للجميع خاصة للفئات المهمشة، والحد من الاستثمار في هذه الخدمات التي لا تحقق اعتبارات الكفاءة والاستدامة
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة	
تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة تحقيق مبادئ الصحة العامة في المستقرات البشرية العربية	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع توفير خدمات الصحة للجميع ومراعاة اعتبارات البيئة النظيفة
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية جعل المدن أكثر جاذبية وإنتاجاً، لتحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع تحفيز إقامة اقتصاد حضري يوفر فرص عمل منتج ولائق، يتسم بإنتاجية مرتفعة تتيح مستويات عالية للدخول، من خلال تشجيع الابتكار والتنافسية
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع التأكد من تحقيق تكافؤ الفرص في توفير فرص العمل لكافة الأطراف دون تمييز وعلى النحو الذي يعزز مستوى الدخل
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي جعل المدن أكثر جاذبية وإنتاجاً، لتحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع توفير بيئة أعمال داعمة للابتكار وممارسة الأعمال الحرة وريادة الأعمال وتشجيع المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والتعاونيات، ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرسمية وغير الرسمية
	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع الاعتراف بدور الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم في الاقتصاد وتوفير الحماية للعاملين به، وتحسين مستوى معيشتهم من خلال التشريعات والسياسات والمبادرات الوطنية، مع العمل على الانتقال التدريجي للقطاع الرسمي
تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	الخطة الحضرية الجديدة
الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية	دعم الأنشطة الاقتصادية الحضرية، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، من خلال التنويع، والتطوير، والبحوث، والابتكار، لتوفير فرص عمل منتج ولائق، وتشجيع الصناعات الثقافية، والابداعية، والسياحة المستدامة، وأنشطة حفظ التراث
تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي تمكين جميع فئات المجتمع المحلي من تحسين اقتصاداته وسبل معيشته	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع استغلال الهبة الديمغرافية من خلال إتاحة فرص التعليم والتدريب، لتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي توفير فرص العمل والحد من البطالة	تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع توفير فرص عمل لكبار السن، والاستفادة من هذه الفئة في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الجميع
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها استراتيجيات: تفعيل خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ المقرة في عام 2012	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة ضرورة تطوير منهجية تخطيط وتمويل وتنمية وبناء وحوكمة المدن لزيادة مساهمتها في التصدي لتداعيات التغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على التكييف وتحقيق الاستدامة البيئية
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وتشجيع مساهمة القطاع الخاص	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال التخطيط الحضري والإقليم المستدام وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة التوسع في تأسيس المدن الذكية اعتماداً على مصادر الطاقة النظيفة، والنقل الذكي، لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير الخدمات اللازمة للسكان
الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الأمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة تشجيع إقامة شبكات محكمة الترابط من المساحات العامة المفتوحة متعددة الأغراض لتعزيز قدرة المدن على مواجهة تداعيات التغيرات المناخية، وتعزيز الأمن الغذائي، والحد من كافة أنواع التلوث، وإقامة مدن مستدامة
	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة زيادة الاهتمام بالمناطق الحضرية الحساسة بيئياً، واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير منهجية التخطيط الحضري، والإقليمي المستدام
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة صيانة الأراضي والموارد الطبيعية من خلال اعتماد أنماط للإنتاج والاستهلاك المستدام ومنع التمدد الحضري العشوائي والحد من فقدان الأراضي المنتجة والنظم الإيكولوجية الهشة

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	الخطة الحضرية الجديدة
الغاية 6: تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليمياً	
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة تعزيز استخدام الموارد المحلية من طاقة ومياه وأغذية لتوفير احتياجات السكان والحماية من تعطيل سلاسل الإمداد
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، والحد من النفايات والتلوث والانتقال إلى الاقتصاد الدائري وحفظ النظم الإيكولوجية وزيادة مرونتها في مواجهة التحديات القائمة والجديدة
الغاية 1: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش استراتيجيات: استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة الالتزام باستخدام مواد البناء المحلية والمأمونة وإعادة تدويرها وإقامة مباني مستدامة قادرة على التكيف
الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية الحد من انتشار العشوائيات وتطوير الموجود منها الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة دمج إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث خاصة في المناطق العشوائية والمهمشة وإصلاح هذه المناطق وزياد قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث البيئية
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة رفع الوعي بالمخاطر البيئية وزيادة الاستثمارات الموجهة للتصدي لها والتخفيف من حدتها ودمج مبادئ التكييف مع مبادئ "إعادة البناء بشكل أفضل"
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة البيئية للعمران، حسب الاقتضاء	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة دمج الالتزامات الدولية الخاص بالمناخ للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومواصلة الجهد لخفض ارتفاع درجات حرارة الأرض
الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعي وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها	التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة التوسع في تنفيذ خطط التكيف والبرامج والإجراءات التي تزيد من قدرة المناطق الحضرية وسكانها على الصمود

الفصل الثاني

الخطوات الاسترشادية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية

يستعرض الفصل الثاني من دليل العمل الإجرائي الخطوات الاسترشادية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية، وفقاً للأجزاء المختلفة للتقرير. وتجدر الإشارة إلى تركيز هذا الجزء من الدليل على منهجية إعداد التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للفترة (2020 – 2024)

الجزء الأول

الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

الجزء الأول: الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (2024-2020)
(1-1) طرق إعداد و أنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية
1. تقرير شامل
2. تحديث للتقرير الطوعي الأول
3. تقرير عن انجازات ونتائج وتوصيات المنتدى الحضري العالمي
(2-1) المنهجية المتبعة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
1.الو اقعية والاستناد إلى الأدلة
2.تحليل الاتجاهات والقدرة على تحديد العوامل الرئيسية وأهم محركات التغيير
3. الربط بأفضل الممارسات المحلية ودراسات الحالة وأهم محركات التغيير
4. تعدد المستويات والتنسيق التشاركي
(3-1) الاستفادة من التقارير السابقة للتأكيد على التو افق بين أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة وأولويات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مقدمة: تحديد الهدف من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يشكل التقرير الطوعي الثاني حول متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية للفترة (2020-2024) أداة أساسية لتقييم الأداء الحضرية ومتابعة الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية. ويُعد هذا التقرير تطوراً نوعياً في منهجية المتابعة، حيث يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي شهدها العالم العربي خلال السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك التحديات الاقتصادية والصحية والمناخية، وكذلك التحولات في أنماط التخطيط والحوكمة.

يبدأ الجزء الأول من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بمقدمة لتوضيح أهداف التقرير الطوعي الثاني، والتي يمكن أن تشمل:

- تقييم مدى تقدم الدولة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة منذ التقرير الطوعي الأول.
- إبراز أهم السياسات والخطط والبرامج والمبادرات والمشروعات التي تمت خلال فترة المتابعة والتي استهدفت تحقيق تغير ملحوظ ومؤثر نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.
- تسليط الضوء على أهم التجارب والممارسات الناجحة والدروس المستفادة في محاور التنمية الحضرية المستدامة المختلفة (الإسكان والمرافق والتخطيط العمراني والاتصالية والتنقل والمرافق والخدمات العامة والبيئة والاقتصاد الحضري والحوكمة الحضرية).
- حصر أهم التحديات التي تواجه الدولة لتحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة بما في ذلك التحديات التشريعية، والمؤسسية والتنظيمية، والتمويلية، والتخطيطية، والتنفيذية أو الفنية، والبشرية، وغيرها)، مع تحديد آليات التعامل معها.
- توفير مرجعية لصناع القرار في صياغة السياسات الحضرية المتكاملة.
- المساهمة في تقديم مدخلات عربية موحدة في المحافل الإقليمية والدولية مثل المنتدى الحضري العالمي.

1.5 طرق إعداد و أنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية

يحدد الجزء الأول أيضاً "**نوع التقرير: شامل أو تحديث للتقرير الطوعي الأول**". فنظراً لأن بعض الدول العربية لم تعد التقرير الطوعي الأول لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة، فسوف تقوم هذه الدول بإعداد "تقرير شامل" ضمن الدورة الثانية (2020-2024)، وبالنسبة للدول العربية التي قامت بإعداد التقرير الطوعي الأول لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة فيكون المطلوب منها إعداد تحديث للتقرير الطوعي الأول بهدف تضمين التغيرات الهامة التي شهدتها هذه الدول لتحفيز التنمية الحضرية المستدامة خلال فترة المتابعة.

- **التقرير الشامل (Full Report):** يمثل هذا النوع من التقارير الشكل الأكثر تفصيلاً وعمقاً، ويشمل جميع محاور الخطة الحضرية الجديدة، بدءً من تحديد أهم السياسات والخطط والبرامج والمبادرات التي قامت

الدولة بتنفيذها لتنفيذ الالتزامات الأساسية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وبالتنفيذ الفعال المرتبط بالتنمية الإقليمية المتوازنة، والتخطيط العمراني، والتمويل المستدام، والتكنولوجية، والحوكمة الحضرية. كما يحتوي التقرير على تقدير المؤشرات الكمية والنوعية، ودراسات الحالة، والخرائط، وغيرها من الأدوات التحليلية. ويتبنى التقرير منهجية تشاركية بحيث يساهم في إعداد التقرير الشامل الجهات الحكومية، على المستويين المركزي والمحلي، وممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، وذلك بالتركيز على الجهات المؤثرة.

- **تحديث للتقرير الطوعي الأول (Updated Report):** يستهدف هذا النوع من التقارير التركيز على أهم **الإنجازات الجديدة والتطورات الرئيسية** التي طرأت خلال الفترة 2020–2024. ولا يشترط استعراض كل المحاور، بل يتم التركيز على ما تغير أو تطور. ويتمثل الهدف الرئيسي من تقديم التحديث للتقرير الطوعي التأكيد على التزام الدول باستمرارية الجهود الوطنية التي تستهدف التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة من خلال تنفيذ محاور الخطة الحضرية الجديدة. ويمثل تحديث التقرير الطوعي أداة مرجعية وطنية لرصد التحولات الهيكلية على المستويين المركزي والمحلي. وبالطبع يتم إعداد التحديث للتقرير الطوعي الأول من خلال آلية تشاركية تضم كافة الجهات المعنية ذات الصلة. ويتم أيضاً تحليل المؤشرات وتوضيح التطور الذي طرأ عليها خلال فترة المتابعة الثانية مقارنة بالفترة الأول.
- **تقديم تقرير موجز عن نتائج المشاركة في المنتدى الحضري العالمي (الدورة 12 – القاهرة):** يتناول الجزء الأول من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة **عرضاً موجزاً لنتائج المشاركة الوطنية في الدورة الثانية عشرة من المنتدى الحضري العالمي**، والتي استضافتها جمهورية مصر العربية – القاهرة، خلال الفترة (4-8 نوفمبر 2024)، ويشمل التوصيات والنتائج الرئيسية المستخلصة من النقاشات الإقليمية والدولية. ويركز هذا الاستعراض على أهمية مشاركة الدولة في المنتدى، وأهم محاور المشاركة، وكيفية تفاعل الدولة مع المحاور التي ناقشها المنتدى، بالإضافة إلى ما نتج عن المشاركة في المنتدى من فرص، وأولويات جديدة للدولة. ويتم التأكيد أيضاً على التزام الدولة بتفعيل مخرجات المنتدى على المستويين الوطني والمحلي، من خلال توضيح آليات مخرجات المنتدى مع الخطط الوطنية.

1.6 منهجية إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يستعرض الجزء الأول من التقرير بشكل تفصيلي المنهجية المعتمدة لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية. ويتم في هذا الجزء تأكيد الدولة على التزامها بهذه المنهجية ويتم تحديد كيفية تطبيق **الركائز الأربعة** التي تتميز بها منهجية إعداد التقرير مع التأكيد أيضاً على تطبيقها بشكل مترابط ومتكامل. ويوضح هذا الجزء كيف يساهم تطبيق منهجية إعداد التقرير الطوعي في تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهم التحديات التي تواجه التنفيذ، وأهم محركات التغيير الهيكلي، وذلك على النحو التالي:

- **الواقعية والاستناد إلى الأدلة:** يُعد استخدام البيانات الدقيقة والمحدثة حجر الزاوية في إعداد التقارير، ويتطلب ذلك جمع البيانات الموثوقة من مصادر رسمية ومحلية، تشمل تعداد السكان، والتعداد الاقتصادي للمنشآت، والنشرات الإحصائية المختلفة، ونظم المعلومات الجغرافية، واستطلاعات الرأي. ويرسم تحليل البيانات الكمية والنوعية صورة واضحة عن الاتجاهات والفجوات. وتستخدم البيانات والمعلومات في قياس مؤشرات الأداء الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة، بهدف تتبع التغيرات والتحقق من مدى التقدم نحو تنفيذ محاور وأهداف الخطة الحضرية الجديدة بشكل دوري. ويؤدي توثيق المصادر الرسمية للبيانات والمعلومات إلى تعزيز مصداقية التقرير الطوعي للمتابعة ويجعله أداة عملية لصنع القرار. وتساهم كافة الجهات المعنية ذات الصلة في توفير البيانات الموثوقة. وتلعب الجهة الرسمية المنوط بها إصدار البيانات في الدولة دوراً هاماً في توفير البيانات والمعلومات وقياس المؤشرات الذكية. وتمثل المراصد الحضرية الموجودة في بعض الدول العربية مصدراً هاماً للبيانات والمعلومات، على المستويين الوطني والمحلي.
- **تحليل الاتجاهات وتحديد محركات التغيير:** يركز هذا الجزء من التقرير على قراءة التحولات الحضرية، وتفسيرها من خلال تحليل الاتجاهات الزمنية، أو التطور نحو التنمية الحضرية المستدامة عبر الزمن، مع استخلاص العوامل الرئيسية المؤثرة في تسارع أو تباطؤ التنفيذ، بالتركيز على التغيرات الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. كما يتم تحديد أهم محركات التغيير على المستوى المحلي والوطني، مثل الابتكارات المؤسسية، وتفعيل السياسات ذات الصلة، والتعديلات التشريعية، والتطورات التكنولوجية والفنية، مع التركيز على الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتقديم نظرة شاملة تساعد في إعادة توجيه السياسات، والخطط، والبرامج، والمبادرات. ومن الأهمية بمكان أن يتناول هذا الجزء محركات التغيير التي يساهم في تحقيقها ليس فقط القطاع الحكومي، ولكن يتعين تشجيع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية على تحديد هذه التغيرات الهيكلية.
- **الربط بأفضل الممارسات ودراسات الحالة:** يتم في الجزء الأول التأكيد على أن التقرير يساهم في تضمين أمثلة تطبيقية في تعزيز فهم السياق المحلي لتنفيذ أهداف ومحاور الخطة الحضرية الجديدة، وذلك من خلال عرض دراسات الحالة الناجحة في تنفيذ سياسات، أو خطط، أو برامج، أو مشروعات حضرية، مع إبراز عناصر نجاحها. وكما سبق الذكر تشارك كافة الجهات المعنية ذات الصلة في تقديم أمثلة لدراسات الحالة التي تبرز الممارسات الفضلى والمبتكرة والتي تحقق التغيير المنشود نحو تحفيز التنمية الحضرية المستدامة.
- **تعدد المستويات والتنسيق التشاركي:** يراعي إعداد التقرير تعدد الفاعلين وتنوع مستويات التخطيط والتنفيذ. ومن ثم يستعرض هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المنهجية التشاركية في إعداده من خلال تشكيل لجنة تنسيقية أو تيسيرية أو إشرافية يكون دورها الأساسي تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكل من الجهات الحكومية المركزية، والوحدات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء، والأكاديميين. وتتضمن الجهات المعنية ذات الصلة، التي تشارك في إعداد التقرير الفئات المهمشة لضمان تمثيل مختلف وجهات النظر، والتأكيد على الشمولية في إعداد التقرير. بالإضافة إلى تحديد آليات التنسيق بين هذه الجهات، وبين المستويات الوطنية والمحلية. ويؤكد هذا الجزء من التقرير على كيفية توظيف المنهجية التشاركية في جمع البيانات، وتحليل النتائج، وصياغة التوصيات، وتنظيم ورش العمل، وإطلاق المشاورات المجتمعية من خلال المنصات المختلفة.

1.7 الاســتفادة من التقارير الســابقة لتعزيز التو افق بين الأطر الدولية والوطنية للتنمية الحضرية

يوضــح الجزء الأول من التقرير كيف تم الاســتفادة من التقارير الســابقة الصــادرة عن الدول أو الجهات الإقليمية والدولية لتأكيد تعزيز وتكامل الجهود وتحقيق الانسـجام بين الخطة الحضــرية الجديدة، والأهداف الأممية للتنمية المســتدامة، وأولويات برنامج الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية(الموئل). ومن المعروف أن الغالبية العظمى من الدول العربية تقدم تقارير طوعية لمتابعة تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وتقوم أيضاً بعرضها ومناقشتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يُعقد سنوياً في نيويورك. ويتضمن هذا التقرير أيضاً رصداً للتقدم المحرز بالنسبة للهدف رقم 11. وقدمت أيضــاً بعض الدول العربية تقارير طوعية على المســتوى المحلي. ومن الأهمية بمكان التأكد من مراجعة هذه التقارير والاســتفادة من البيانات والمعلومات والمؤشــرات التي وردت لها، بالإضــافة إلى مراعاة عدم التعارض مع ما ورد في هذه التقارير من تحليلات وتوصيات. وفي هذا السياق، يمكن إجراء مراجعة تحليلية للتقارير الوطنية والإقليمية السابقة ذات الصلة بالتنمية الحضرية، والتنمية المستدامة، والخطط العمرانية. ويتم أيضاً تحديد المؤشرات المشتركة أو المتداخلة بين الخطة الحضــرية الجديدة (مثل العدالة المكانية، والتوســع الحضــري المســتدام)، وأهداف التنمية المســتدامة (خصــوصًــا الهدف 11 والأهداف المرتبطة به)، وأولويات ومبادئ برنامج الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية(الموئل). ومن المقترح تطوير مصـفوفة توافقية تربط بين محاور التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضــرية الجديدة، والأهداف والمبادئ المرجعية الدولية، مما يبرز التقدم المحرز ويوضــح مجالات التقاطع أو الفجوات. ويتعين التأكيد على مواءمة السياسات على المستويين الوطني والمحلية مع الإطار الأممي للتنمية المستدامة في كافة أجزاء التقرير الطوعي للمتابعة. ويمكن اسـتخدام الأطر (Boxes) لاسـتعراض نتائج التقارير السـابقة لتوجيه توصـيات عملية تسـهم في دمج محاور وأهداف الخطة الحضــرية الجديدة مع الأهداف والخطط القطاعية الخاصــة بالتنمية المســتدامة. الربط المؤسـسـي والتقني بين البرامج الحضـرية والتنموية. وفيما يلي مقترح لتصـميم مصـفوفة توضـح التنسـيق بين الأهداف الأممية للتنمية المســتدامة ومؤشــراتها، ومحاور وأهداف الخطة الحضــرية الجديدة، والأولويات والمبادئ والبرامج الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

الجزء الثاني:

التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

الجزء الثاني: التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة
(2-1) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر
(2-1-1) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر
1. التخلص من الفقر بجميع اشكاله
2. التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية
3. تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين)
4. ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدراجات
(2-1-2) الحصول على مسكن ملائم
1. ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة
2. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان
3. تحقيق ضمان الحيازة
4. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات
(2-1-3) الحصول على الخدمات الأساسية
1. توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة
2. ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة
3. توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة
(2-2) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع
(2-2-1) اقتصاد حضري شامل للجميع
1. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب
2. دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي
3. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
4. تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال
(2-2-2) الرخاء المستدام للجميع
1. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية
2. تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث
3. تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية
(2-3) التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة
(2-3-1) المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية
1. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك
2. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي
3. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان
4. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز
(2-3-2) الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية
1. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية
2. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات
3. تنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية
4. تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجية

(4-2) التنفيذ الفعال
(1-4-2) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم
1. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها
2. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات
3. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية
4. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة
5. تبنى مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية
6. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار
(2-4-2) تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية
1. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة
2. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية
3. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني
4. تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية
5. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة
6. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة
7. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل غير شاملة المحركات
(3-4-2) حشد الموارد المالية
1. تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية
2. تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية
3. صياغة منظومة واضحة وقوية لتحويل الموارد المالية من المستوى القومي إلى الحكومات المحلية بناء على الاحتياجات والأولويات والأدوار
4. حشد وتشكيل وسطاء ماليون (مؤسسات متعددة الأطراف، وبنوك تنمية إقليمية، وصناديق تمويل تنمية محلية، وآليات التمويل المجمع، إلخ..) للتمويل الحضري
(4-4-2) تنمية القدرات
1. توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة
2. تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية
3. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل – شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة والأقليات
4. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة من أجل ضمان مشاركاتها الفعالة في اتخاذ قرارات التنمية الحضرية والإقليمية
5. مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات
6. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، والتمويل والأدوات الأخرى
7. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن الحكومات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل
8. زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة
(5-4-2) تكنولوجيا المعلومات والابتكار
1. تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الإلكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين
2. التوسع في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم
3. تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية، بهدف تطوير التخطيط العمراني والإقليمي، وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية
4. بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية
5. دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات

مقدمة الجزء الثاني من التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

تحدد الخطة الحضرية الجديدة مجموعة من الالتزامات التي تمثل محاور رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ومن أبرزها:

(1) **تعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي**: تلتزم الخطة بضمان الحق في السكن الملائم، والحد من الفقر الحضري، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإشراك الفئات المهمشة مثل الشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك من خلال سياسات إسكانية منصفة، وتوفير خدمات حضرية شاملة وعادلة.

(2) **تحفيز الاقتصاد الحضري المستدام**: تشجع الخطة الحضرية الجديدة على تطوير اقتصادات حضرية قادرة على توفير فرص العمل المنتج واللائق، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا. كما تدعو إلى تعزيز القدرة التنافسية للمدن من خلال بنى تحتية ومرافق قوية ومستدامة وقادرة على الصمود.

(3) **التخطيط الحضري المتكامل**: يُعد التخطيط الحضري ركيزة أساسية في الخطة، حيث يُطلب من الدول اعتماد أدوات تخطيط شاملة طويلة الأمد تأخذ في الاعتبار النمو السكاني، واستعمالات الأراضي، وتغير المناخ، والنقل العام، مع الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.

تعزيز الحكم الحضري الرشيد: تشدد الخطة على ضرورة تبني مبادئ الحوكمة الجيدة، كالمساءلة، والشفافية، والمشاركة المجتمعية، ولامركزية اتخاذ القرار. كما تدعو إلى تمكين الوحدات المحلية من خلال تعزيز مواردها المالية وبناء قدراتها المؤسسية.

(4) **المرونة الحضرية والتغير المناخي**: تتضمن الخطة التزاماً بتأسيس مدن قادرة على التكيف مع الصدمات البيئية، والتقليل من مخاطر الكوارث، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، مع التوجه نحو أنماط بناء خضراء، وأنظمة نقل منخفضة الكربون.

(5) **أهمية التنفيذ الفعال**: لا تقتصر الخطة الحضرية الجديدة على إعلان الالتزام بالمبادئ والأهداف، بل تدعو إلى آليات تنفيذ ملموسة تشمل جمع البيانات، والرصد والتقييم، وتبادل المعرفة، وتوفير تمويل مستدام. كما تؤكد على أهمية الشراكات متعددة الأطراف لتحقيق أهدافها.

ويستعرض هذا الفصل من دليل العمل الإجرائي استعراض الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق الالتزامات المفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة. كما يوضح أيضاً التحديات التي توجه هذه الجهود، وآليات التعامل معها. ويحدد أوجه التعاون الإقليمي والدولي لتحفيز تنفيذ هذه الالتزامات لتحقيق التنمية الحضرية المنشودة في الدول العربية.

التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

تشكل التنمية الحضرية المستدامة ركيزة أساسية في الخطة الحضرية الجديدة، حيث تركز على بناء مدن شاملة للجميع، قادرة على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية. وفي السياق العربي، تُعد هذه الالتزامات أكثر إلحاحًا نتيجة تفاقم الفقر الحضري، وتزايد التفاوتات الاجتماعية، واتساع الفجوة بين المركز والهامش، مما يتطلب تدخلًا استراتيجيًا منسقًا ومستندًا إلى مبادئ الإدماج، والمساواة، والحق في المدينة.

يتناول هذا الجزء من التقرير أربع التزامات رئيسية لتحقيق التحول نحو مدن عربية أكثر عدالة وشمولية، وتشمل (1) التخلص من الفقر بجميع أشكاله، (2) التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية، (3) تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين)، (4) ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، وممرات المشاة وحارات الدراجات.

وفيما يلي يستعرض هذا الجزء من دليل العمل الإجرائي المحتوى الاسترشادي لما يمكن أن يتضمنه التقرير من معلومات وبيانات ومؤشرات توضح الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر. ويشتمل هذا الجزء على السياسات والخطط والبرامج والإصلاحات التي تتبناها الحكومة، ويساهم في تنفيذها القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وذلك على النحو التالي:

(1) **التخلص من الفقر بجميع أشكاله:** يتبنى هذا الجزء مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، بحيث لا يقتصر التحليل على الجهود المبذولة للحد من الفقر المادي. ويتضمن هذا الجزء من التقرير تحليل السياسات الحضرية التي تجمع بين برامج الحماية الاجتماعية التي تغطي الفئات الهشة في المناطق الحضرية، والتمكين الاقتصادي من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير السكن الميسر وتحسين المناطق غير المخططة. كما تتطلب هذه الجهود إشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمبادرات وغيرها من التدخلات. يوضح هذا الجزء آليات دمج أهداف القضاء على الفقر ضمن الخطط العمرانية الوطنية والمحلية، وتطوير منصات رقمية تربط الخدمات الحكومية بالفئات الفقيرة. ويمكن أيضاً الإشارة إلى أهمية تحسين جودة البيانات اللازمة لتحديد جيوب الفقر بشكل دقيق.

(2) **التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية:** تشهد المدن العربية تفاوتاً في توزيع الخدمات والفرص. وتستهدف الخطة الحضرية الجديدة التحول من سياسات المساعدة المؤقتة إلى تحقيق العدالة التنموية المتوازنة من خلال تحسين الوصول إلى المرافق العامة (المياه، والصرف الصحي، والطاقة) والخدمات الأساسية (تعليم، وصحة، ومواصلات) ورفع كفاءتها، مع التركيز على المناطق الأقل حظاً. ويستعرض هذا الجزء من التقرير الطوعي للمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات العامة على جميع المناطق والوحدات المحلية، والسياسات والإجراءات المتبعة لرفع كفاءة الإنفاق العام. ويتضمن هذا الجزء أيضاً استعراض جهود التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية لتمكين الوحدات المحلية وزيادة قدرتها على إدارة مواردها وتقديم الخدمات بفعالية وكفاءة.

(3) **تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة:** يوضح هذا الجزء من التقرير الطوعي للمتابعة متطلبات دمج الفئات المختلفة والتي تشمل النساء، والشباب، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والمهاجرون في منظومة

التنمية الحضرية المستدامة. ويتم التركيز على جهود إزالة الحواجز المادية والمؤسسية التي تعوق مشاركة هذه الفئات. كما يتم عرض ملامح سياسات وخطط وبرامج ومبادرات التنمية الحضرية التي تستجيب لاحتياجات هذه الفئات (مثل مراكز للشباب، والخدمات المقدمة لكبار السن، والمرافق صديقة لذوي الإعاقة). ويمكن عرض الإنجازات التي حققتها الدول العربية لتعزيز التمثيل **الفعلي** في المجالس النيابية المختلفة. وتشمل الجهود التي يتم استعراضها في هذا الجزء تعديل التشريعات الحضرية لتكون أكثر شمولًا وعدالة، وتصميم برامج تدريب مهني موجهة للشباب والنساء في المناطق الفقيرة، واعتماد معايير التصميم الحضري الدامجة.

(4) **ضمان الوصول إلى الفراغات العامة**: يرصد هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة الجهود المبذولة لتوفير الفراغات العامة (الشوارع، والمنتزهات، والساحات العامة، وممرات المشاة والدراجات) ودورها في تحقيق العدالة الحضرية، إذ تتيح للجميع التفاعل الاجتماعي، والحركة، والترفيه، والمشاركة المجتمعية. ويتابع هذا الجزء أيضاً التدخلات التي تتبناها الدولة لتمكين الفقراء من الوصول إلى فراغات عامة آمنة، ومفتوحة، ومصممة ومتاحة للجميع، مع إعادة توزيع المساحات العامة لتشمل الأحياء المهمشة، وتحفيز التنقل النشط (المشي وركوب الدراجات)، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات تصميم حضري تشاركية.

الجدول رقم (2-1-1) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر: أهم البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
التخلص من الفقر بجميع أشكاله	نسبة السكان تحت خط الفقر وطنيًا وحضريًا	نشرات مراكز وأجهزة الإحصاء
	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	المسوح الأسرية والدخل والإنفاق
	نسبة الأسر في مساكن غير لائقة أو عشوائية	بيانات وتقارير المنظمات الدولية (الأسكوا، والبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيرها)
	نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية	بيانات الوزارات المعنية بالتضامن والشؤون والتنمية الاجتماعية، والمالية، والتخطيط، والإسكان، والوحدات المحلية
	نسبة العاطلين عن العمل من الفئات منخفضة الدخل	جهود القطاع الخاص (من خلال برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال)
	وجود برامج دعم اجتماعي (سكن ميسر، ودعم غذائي، وتحويلات نقدية)	جهود المجتمع المدني
التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية	الفجوة في الوصول إلى الخدمات بين الأحياء الغنية والفقيرة	الخرائط الاجتماعية-الاقتصادية
	توزيع الاستثمارات العامة عبر الأحياء أو المناطق الحضرية	قواعد بيانات البلديات وأجهزة التخطيط العمراني
	مستوى الدخل والإنفاق في المناطق الحضرية المختلفة	تقارير التنمية المحلية وتقارير الأمم المتحدة
	مؤشر جيني لقياس التفاوت الاقتصادي داخل المدن	
	نسبة الوصول إلى الفرص الاقتصادية والوظائف في كل منطقة	
	مدى تمثيل المناطق المهمشة في المجالس المحلية أو الخطط الحضرية	
تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة	نسبة النساء، والشباب، وكبار السن، وذوي الإعاقة من إجمالي السكان	التعدادات السكانية المفصلة
	معدلات الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني لهذه الفئات	الوزارات والمؤسسات المسئولة عن التعليم، والصحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمرأة، والشباب، والحماية والتنمية الاجتماعية، وشؤون اللاجئين، وحقوق الانسان
	معدلات المشاركة الاقتصادية خاصة النساء والشباب	
	مدى وصول هذه الفئات إلى الخدمات الصحية والاجتماعية	
	وجود سياسات حضرية دامجة (تصميم حضري شامل، وبرامج تمكين اقتصادي، وبنية تحتية صديقة للإعاقة)	المسوح المجتمعية
	نسبة تمثيل هذه الفئات في المجالس المحلية أو المشاورات الحضرية	

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
	بيانات عن اللاجئين والمهاجرين الحضريين (أماكن سكنهم، والخدمات المقدمة لهم، والتحديات)	
ضمان الوصول إلى الفراغات العامة (الشوارع، ممرات المشاة، حارات الدراجات)	نسبة المساحات العامة المفتوحة لكل فرد في المناطق الحضرية	نظم المعلومات الجغرافية
	عدد وجودة المتنزهات، والساحات العامة، والملاعب، والمسارات الخضراء	تقارير الوحدات المحلية والتخطيط العمراني
	أطوال ممرات المشاة وحارات الدراجات في المدن	استطلاعات رأي عن مستوى الرضا عن الخدمات
	نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى فراغ عام خلال مسافة سير (300–500 متر)	مؤشرات الاستدامة الحضرية من منظمات مثل الموئل
	جودة الإضاءة والسلامة والأمان في هذه الفراغات	
	بيانات عن الفئات التي تستخدم الفراغات العامة وتكرار الاستخدام	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

الحصول على مسكن ملائم

يُعد الحصول على **مسكن ملائم** حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، كما أنه أحد الأركان الجوهرية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وفي سياق الدول العربية، يواجه هذا الحق تحديات حادة، مثل **النمو الحضري السريع**، **وتوسع العشوائيات**، **وارتفاع أسعار الأراضي والمساكن**، **وضعف القدرة الشرائية** لشرائح واسعة من السكان. تُبرز الخطة الحضرية الجديدة التزامًا واضحًا بتمكين الجميع من الحصول على سكن آمن، ميسور، ومناسب. ويتناول هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة الجهود المبذولة من الدولة بكافة مؤسساتها المعنية ذات الصلة أربع أولويات رئيسية لتفعيل هذا الالتزام، وذلك على النحو التالي:

(1) **ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة:** تعاني معظم الدول العربية من وجود فجوة كبيرة بين الطلب المتزايد على السكن، خاصة من فئة الشباب وذوي الدخل المحدود، وبين العرض المتاح بأسعار مناسبة. ويرجع ذلك لعدد من الأسباب التي تشمل هيمنة السوق العقاري الربحي على إنتاج السكن، وتركّز مشروعات الإسكان خارج المدن دون خدمات أو فرص عمل، فضلاً عن غياب سياسات إسكانية موجهة للفئات الأكثر حاجة. ويقدم هذا الجزء من التقرير الطوعي للمتابعة رصداً شاملاً لجهود الدولة بكافة مؤسساتها (الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) في توفير الدعم الازم لمشروعات الإسكان الاجتماعي والتعاوني لذوي الدخول المحدودة، والفئات المهمشة. كما يغطي أيضاً السياسات والخطط والبرامج الخاصة بدمج الإسكان الميسور ضمن المخططات الحضرية الشاملة، وأسس وضع معايير وطنية للسكن الملائم والمستدام.

(2) **ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان:** يستهدف هذا الجزء من التقرير التدخلات التي تتباها الدولة لمعالجة المشاكل المرتبطة بصعوبة الوصول إلى التمويل العقاري التقليدي بسبب شروطه الصارمة، وارتفاع الفوائد وتشمل هذه التدخلات التي يتم استعراضها تأسيس صناديق وطنية لتمويل الإسكان الاجتماعي، وآليات التمويل الجماعي والتعاوني من خلال منظمات المجتمع المدني، ودعم القروض الصغيرة والميسرة لبناء أو ترميم الوحدات السكنية، وكذا تحفيز القطاع الخاص على إنتاج وحدات سكنية منخفضة التكلفة من خلال حوافز ضريبية وتشريعية.

(3) **تحقيق ضمان الحيازة:** يرصد هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة الإجراءات التي تتبناها الدولة لضمان الحيازة من خلال توفير أمن قانوني للسكان تجاه ملكية الأراضي

والمساكن، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي أو القانوني السابق. وتظهر أهمية هذه الإجراءات في الدول التي تعاني من انتشار العشوائيات والدول التي يتعرض أهلها للهجرة القسرية بسبب ظروف الحروب وعدم الاستقرار الأمني. وتشمل التدخلات التي يتم رصدها آليات تسوية أوضاع الملكية في الأحياء العشوائية عبر عمليات تسجيل جماعي مبسطة، وتبني أنماط متنوعة من الحيازة (مثل الحيازة الجماعية أو الإيجار طويل الأمد)، وإصلاح النظم العقارية لتتمتع بالشفافية، والشمول، والعدالة، وتقديم الدعم القانوني المجاني للفئات الضعيفة لضمان حقوقهم السكنية.

(4) **تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات: يستعرض هذا الجزء من التقرير الجهود المبذولة لتطوير المناطق العشوائية، وتوفير المرافق والخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والتأهيل والدمج التدريجي** ضمن النسيج الحضري، من خلال "التجديد الحضري التشاركي" بدلًا من الإزالات الشاملة، مع ضمان مشاركة سكان هذه المناطق في تصميم الحلول وتحديد الأولويات. ويتم أيضاً رصد برامج ربط تطوير العشوائيات ببرامج التشغيل والتعليم والتأهيل المهني

الجدول رقم (2-1-2) الحصول على مسكن ملائم: أهم البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة	نسبة الأسر التي تعيش في مساكن غير ملائمة من حيث الاكتظاظ، والتهوية، ومواد البناء، والسلامة	التعدادات السكانية ومسوح الإسكان
	معدل النقص في المساكن على المستوى الوطني والحضري	بيانات الوزارات المعنية بالإسكان والتخطيط الحضري
	متوسط تكلفة شراء أو إيجار المسكن كنسبة من دخل الأسرة الشهري (مؤشر القدرة على تحمل التكاليف)	دراسات سوق العقارات الحضرية
	عدد المساكن التي تنتمي إلى فئة "الإسكان الميسر"	
	نسبة المساكن المرتبطة بشبكات الخدمات الأساسية (مياه، وصرف صحي، وكهرباء)	
	معدلات النمو السكاني مقابل التوسع في بناء الوحدات السكنية	
	وجود معايير وطنية أو محلية للإسكان الملائم ومتطلبات الجودة	
ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان	عدد برامج التمويل السكني المتاحة (مدعومة، تجارية، إسلامية، تعاونية...)	تقارير البنوك والمؤسسات التمويلية
	نسبة المستفيدين من برامج التمويل حسب الدخل، الجنس، والموقع الجغرافي	بيانات صناديق الإسكان الوطنية أو الاجتماعية
	معدلات الفائدة على التمويل العقاري ومدى توافقها مع دخل الشرائح محدودة ومتوسطة الدخل	تقارير الوزارات المختصة بالمالية والتخطيط والإسكان والتنمية الاقتصادية
	وجود صناديق وطنية للإسكان أو ضمانات قروض للفئات الضعيفة	
	عدد المشروعات الإسكان المدعوم التي تم تنفيذها أو تمويلها في السنوات الأخيرة	
	نسبة المساكن التي تم تمويلها من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص	
تحقيق ضمان الحيازة	نسبة السكان الذين يمتلكون حيازة قانونية (صكوك ملكية/عقود قانونية) لمساكنهم	السجلات العقارية
	نسبة السكان في مساكن غير رسمية أو بدون أوراق قانونية	الوزارات والمؤسسات المعنية بالأراضي، والإسكان
	عدد المبادرات أو البرامج الوطنية لتسوية الحيازة وتقنين الملكية	وزارة العدل
	مستوى الحماية القانونية للمستأجرين في المدن	مسوح الإسكان ومشروعات تطوير العشوائيات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
	مدى توافر نظم تسجيل الأراضي والممتلكات وسهولة الوصول إليها	
	عدد النزاعات القانونية المتعلقة بالحيازة السكنية	
تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات	عدد وسكان المناطق العشوائية داخل المدن والمناطق الحضرية المحيطة.	قواعد المعلومات الجغرافية لحدود العشوائيات
	نسبة السكان المقيمين في أحياء غير مخططة أو محرومة من الخدمات	تقارير الهيئات الوطنية المعنية بالتخطيط العمراني
	نسبة العشوائيات التي تمت إعادة تأهيلها أو تطويرها (تحسين في الموقع أو إعادة إسكان)	تقارير المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق العشوائية
	حجم الاستثمارات الحكومية أو الدولية في برامج تطوير العشوائيات	دراسات تقييم الأثر الاجتماعي
	مؤشرات تحسن جودة الحياة في المناطق التي تم تطويرها	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

الحصول على الخدمات الأساسية

يوفر هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة معلومات وبيانات عن توجهات وجهود الدولة لتنفيذ ثلاث التزامات رئيسية لضمان وصول الجميع بدون تمييز للخدمات الحيوية بطريقة عادلة ومستدامة.

(6) توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة: يمكن رصد التقدم المحرز من الدولة من منظور حقوقي لتوفير مياه شرب مأمونة وخدمات صرف صحي فعّال باعتبارها شرط أساسي لصحة الإنسان وكرامته. كما يؤكد الرصد على أهمية توفير هذه الخدمات في المناطق الحضرية الهامشية للحد من انتشار الأمراض، وتدهور البيئة، وارتفاع تكلفة المعيشة. ويتم متابعة البرامج والمشروعات التي يتم تنفيذها للتخلص الآمن والمنظم من المخلفات الصلبة للحد من تلوث البيئة، ويحافظ على النظم الإيكولوجية المحلية. ويتضمن هذا الجزء معلومات وبيانات عن الجهود المبذولة لتوسيع شبكات المياه والصرف لتشمل الأحياء الفقيرة والعشوائيات. ولا تقتصر المعلومات على ما يتم في القطاع الحكومي على المستويين المركزي والمحلي، بل يتم التأكيد على ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من تكنولوجيات بسيطة وفعالة ومنخفضة التكلفة، ومبادرات تدوير النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري ويتم الإشارة أيضاً لدور المجتمعات المحلية في إدارة المخلفات وتعزيز التوعية البيئية.

(7) ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة: يستعرض هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة جهود تطوير منظومة النقل الجماعي ورفع جودتها وكفاءتها وفعاليتها، وسياسات وبرامج دمج سياسات "التنقل المستدام" ضمن الخطط الحضرية. كما يتم أيضاً الإشارة إلى إجراءات تعزيز ممرات المشاة والدراجات بشكل آمن ومترابط، وسياسات توفير هذه الخدمات بتكلفة مدعومة وبشكل يتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة وذوي الإعاقة.

(8) توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة: يتابع هذا الجزء من التقرير التقدم المحرز نحو الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر أكثر استدامة وملائمة وتتكامل مع الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية والتي تشمل السكن، والتعليم، والصحة. ويتم رصد البرامج والاستثمارات المخصصة لتوسيع مشروعات الطاقة الشمسية في المناطق النائية وغير المخدومة، والحوافز المقدمة للمنازل لاستخدام أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة، ولدمج تقنيات الإضاءة الموفرة للطاقة في مشروعات الإسكان الاجتماعي. ويؤكد أيضاً على أهمية تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لإنشاء محطات طاقة مجتمعية صغيرة.

الجدول رقم (2-1-3) الحصول على الخدمات الأساسية: أهم البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة	**مياه الشرب**	
	نسبة السكان في المناطق الحضرية الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة	مؤسسات أو شركات أو هيئات المياه الوطنية والمحلية
	ساعات توفر المياه يوميًا في الشبكة.	تقارير البيئة أو التنمية المستدامة
	نسبة الفاقد في شبكات توزيع المياه	نظم المعلومات الجغرافية
	جودة المياه حسب المعايير الوطنية	الوحدات المحلية/البلديات/أمانات المدن
	مدى تغطية خدمة المياه للمناطق العشوائية والهامشية	
	الصرف الصحي	
	نسبة السكان المرتبطين بشبكة صرف صحي رسمية	مؤسسات أو شركات أو هيئات الصرف الصحي الوطنية والمحلية
	حجم مياه الصرف الصحي المعالجة (كمية ونسبة)	تقارير البيئة أو التنمية المستدامة
	وجود وحدات معالجة لا مركزية (في الأحياء أو المجمعات)	نظم المعلومات الجغرافية
	نسب استخدام الحفر الامتصاصية أو الصرف غير المنظم	الوحدات المحلية/البلديات/أمانات المدن
	المخلفات الصلبة	
	متوسط كمية النفايات المنزلية المنتجة للفرد يومياً	تقارير البيئة أو التنمية المستدامة
	نسبة النفايات التي يتم جمعها بانتظام	نظم المعلومات الجغرافية
	نسب إعادة الاستخدام، التدوير، والطمر	الوحدات المحلية/البلديات/أمانات المدن
	وجود نظام فرز النفايات من المصدر	
	تغطية خدمات جمع النفايات في المناطق الفقيرة والعشوائية	
ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة	نسبة السكان الذين يعيشون ضمن مسافة 500 متر من محطة مواصلات عامة	إدارات النقل المحلي والحضري
	عدد وأنواع وسائط النقل العام المتوفرة (حافلات، مترو، قطارات خفيفة...)	المخططات الهيكلية والنقل الحضري
	عدد الركاب يوميًا لكل وسيلة مواصلات	تقارير مؤشرات التنقل الحضري
	مؤشرات انتظام الخدمة	بيانات نظم التذاكر الذكية أو الدفع الإلكتروني
	معدلات الحوادث المرتبطة بالنقل العام	
	تكلفة النقل العام كنسبة من دخل الفرد	
	مدى توافر تصميم حضري صديق للمشاة والدراجات للوصول للمواصلات العامة	
توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الكهرباء في المناطق الحضرية	وزارات الطاقة والبيئة
	عدد المنشآت التي تعتمد جزئياً أو كلياً على الطاقة المتجددة	شركات توزيع الكهرباء
	قدرة توليد الطاقة من المصادر المتجددة (الشمسية، والرياح، وغيرها)	البلديات والمخططات الحضرية المستدامة
	وجود سياسات تحفيزية لتركيب الأنظمة الشمسية في المباني (إعفاءات ضريبية، وتمويل ميسر)	مشروعات المدن الذكية أو تقارير الطاقة المتجددة الوطنية
	مؤشرات كفاءة الطاقة في الأبنية والخدمات البلدية	
	عدد المشروعات أو المبادرات الحضرية الذكية التي تتبنى الطاقة المتجددة (إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية، ومحطات شحن السيارات الكهربائية...)	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

اقتصاد حضري شامل للجميع

يشكل بناء اقتصاد حضري شامل ومستدام إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الرخاء العادل والمستدام في المدن. فالمدن ليست مجرد مراكز سكن، بل هي محركات للنمو الاقتصادي، وفضاءات للفرص، ومختبرات للابتكار وريادة الأعمال. في الدول العربية، تُواجه المدن تحديات متعلقة بارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، واتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، وضعف تمويل المشروعات الصغيرة، مما يؤثر بشكل سلبي على فرص التنمية المستدامة.

(1) **تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب:** يؤكد هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على أهمية رصد الجهود المبذولة لتوفير فرص العمل المنتج واللائق، ودعم الاقتصاد غير الرسمي، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحفيز بيئة اقتصادية عادلة. وتعتمد المتابعة في هذا الجزء من التقرير الطوعي على تحليل معدلات البطالة العامة وبحسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي، وتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية، ونسب العمالة غير الرسمية مقارنة بالعمالة الرسمية، بالإضافة إلى تحليل نتائج البرامج والمبادرات الوطنية للتوظيف الحضري، ودور القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وبرامج المجتمع المدني للمساهمة في تدريب وتأهيل الشباب.

(2) **دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي:** يمثل الاقتصاد غير الرسمي شرياناً اقتصادياً رئيسياً في المدن العربية، ويوفر دخلاً لملايين الأسر، لكنه لا يوفر فرص عمل لائق ومنتج. وغالباً ما يكون عرضة للتهميش والتنظيم القسري دون حماية اجتماعية. ويعتمد هذا الجزء من التقرير على تحليل تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الحضرية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (باعة متجولون، وحرفيون، ومهنيون...)، وعدد العاملين في هذه الأنشطة. ويرصد الجهود المبذولة لتوفير أطر مؤسسية وتنظيمية ولتطوير التشريعات اللازمة لتحفيز دمج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي. وتتضمن البرامج التي يتم رصدها تطوير أسواق حضرية مرخصة ومنظمة تستوعب العاملين في هذا القطاع، وتوفير حماية اجتماعية وصحية للعاملين غير الرسميين، وجهود تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشروعات الصغيرة غير الرسمية.

(3) **دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الحضري، ومن أبرز مصادر التوظيف والابتكار وخلق القيمة المضافة محلياً. ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدن، حسب القطاعات، ونسب مشاركتها في توفير فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يتم متابعة جهود الدولة للتعامل مع التحديات التمويلية والتنظيمية التي تواجهها، وبرامج ومشروعات تأسيس حاضنات أعمال في الأحياء الحضرية لرواد الأعمال الشباب، وتوفير التمويل الميسر والدعم الفني، وتبسيط إجراءات الترخيص وتخفيض التكاليف الإدارية، وغيرها من الإجراءات والتدخلات.

(4) **تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال:** يتابع هذا الجزء من التقرير الطوعي جهود تحفيز الابتكار الحضري وريادة الأعمال باعتبارها قوة دافعة للتحول الاقتصادي والاجتماعي، وعلى النحو الذي يضمن العدالة، والشفافية، وتمكين الفئات المهمشة. كما يركز هذا الجزء على تقييم الإطار القانوني لريادة الأعمال والابتكار في الدولة، ومدى توفر بنية تحتية رقمية تدعم الابتكار المحلي، والمبادرات الحكومية والخاصة الداعمة للابتكار الحضري. ويتتبع أيضاً مبادرات توفير مساحات حضرية مخصصة للابتكار، وتمكين النساء والفئات الضعيفة من دخول عالم ريادة

الأعمال من خلال برامج تمويل وتدريب مخصصة، ودمج مفاهيم الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر في برامج ريادة الأعمال المحلية. كما يوضح هذا الجزء من التقرير الطوعي جهود إصلاح السياسات الاقتصادية لتمكين الفئات المهمشة من الدخول إلى الأسواق، ولإزالة الحواجز أمام الابتكار المحلي وريادة الأعمال، ويرصد زيادة عدد المستفيدين من البرامج والمبادرات المختلفة، وتوسيع دائرة الفرص للجميع، دون استثناء.

الجدول رقم (2-2-1) اقتصاد حضري شامل للجميع: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب	معدل البطالة العام والبطالة بين الشباب (15–24 سنة)، مفصل حسب الجنس والموقع	المراكز والأجهزة الإحصائية الوطنية (تعدادات العمل والقوى العاملة)
	معدل المشاركة الاقتصادية للفئات المختلفة (نساء، وشباب، وذوو إعاقة...)	وزارات العمل والتنمية الاقتصادية
	نسبة الوظائف في القطاع الرسمي مقابل غير الرسمي	تقارير المنظمات الدولية
	نسبة السكان العاملين في وظائف منخفضة الأجر أو دون حماية اجتماعية	الوحدات المحلية/البلديات والهيئات التنموية المحلية
	عدد فرص العمل الجديدة التي تم توفيرها سنوياً في المدن	
	توزيع التوظيف حسب القطاع الاقتصادي (صناعة، وخدمات، وزراعة حضرية...)	
	وجود برامج تدريب وتأهيل مهني للشباب وربطها بسوق العمل الحضري	
دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي	نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (عمالة غير مسجلة، ومشروعات منزلية، وباعة متجولين، ..)	المسوح الأسرية ومسوحات سوق العمل غير الرسمي
	تقديرات مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي أو في الناتج المحلي الحضري	تقارير البلديات أو الجهات التنظيمية للأسواق
	أنواع الأنشطة غير الرسمية السائدة (حسب القطاعات)	دراسات الجامعات والمراكز البحثية
	التوزيع الجغرافي للاقتصاد غير الرسمي في المدن (خرائط نشاط غير رسمي)	منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية
	مدى الوصول إلى الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي للعاملين غير الرسميين	
	عدد المبادرات أو السياسات الرسمية لتقنين أو دعم هذا القطاع	
دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المدن	وزارات التجارة والصناعة والتنمية المحلية
	نسبة مساهمة هذه المشروعات في التوظيف الحضري	غرف التجارة والاتحاد العام للمنشآت الصغيرة
	القطاعات التي تركز فيها المشروعات الصغيرة (صناعة، وتجارة، وخدمات، وتكنولوجيا...)	تقارير المؤسسات المالية والبنوك
	عدد الحاضنات والمسرعات ومراكز الدعم لرواد الأعمال في المدن	برامج التمويل التنموي الوطنية أو الدولية
	الوصول إلى التمويل: نسبة المشروعات التي حصلت على قروض أو دعم مالي	
	نسب المشروعات التي تقودها نساء أو شباب أو أشخاص من ذوي الإعاقة	
تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال	وجود وتطبيق قوانين وتشريعات داعمة لريادة الأعمال والابتكار (الضرائب، والتراخيص، وحقوق الملكية الفكرية)	وزارات الاقتصاد والابتكار والتحول الرقمي
	عدد مراكز الابتكار والتكنولوجيا	تقارير برامج المدن الذكية أو الابتكار المحلي
	نسبة المشروعات الريادية التي تستخدم تقنيات حديثة (الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والحلول الرقمية)	مؤسسات دعم رواد الأعمال والابتكار (مسرعات الأعمال، وصناديق رأس المال المغامر)

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
	عدد الجوائز أو برامج الحوافز المخصصة للمشروعات المبتكرة	بيانات بيئة الأعمال من مؤشرات دولية
	مدى توفر خدمات الدعم الفني والاستشارات الريادية	
	مؤشرات تكافؤ الفرص في بيئة الأعمال (الفجوة بين الجنسين، وبين المدن الكبرى والصغرى...)	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

الرخاء المستدام للجميع

تُعد المدن قلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي المساحات التي تُنتج فيها الأفكار، وتُختبر فيها الحلول، وتُبنى فيها الاقتصادات الوطنية الحديثة. غير أن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن الرخاء في المدن مستدامًا، شاملاً، ومنتجًا للجميع. ويتمثل هذا المحور من الخطة الحضرية الجديدة في ثلاث التزامات رئيسية :تنويع الاقتصاد الحضري، تطوير المهارات، وتعزيز الاتصال بين الحضر والريف، بهدف تحقيق تنمية متوازنة تُعزز الإنتاجية والابتكار والاندماج.

(1) **تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات المبدعة والثقافية:** تعاني بعض الاقتصادات الحضرية العربية من الاعتماد على قطاعات تقليدية (خدمات، وتشييد وبناء، وتجارة)، وضعف في الابتكار والإبداع الصناعي. وتمثل الصناعات الثقافية والمبدعة (مثل الفنون، والتصميم، والإعلام، والتراث، والصناعات اليدوية) فرصة استراتيجية لتوفير فرص عمل، خصوصًا للشباب والنساء، وتساهم في بناء هوية حضرية أصيلة. ويتم رصد التطور بالنسبة لمساهمة الصناعات الثقافية والمبدعة في الناتج المحلي الحضري، وعدد العاملين في هذه القطاعات، وتوزيعهم حسب النوع والجنس، وحجم المشروعات الثقافية والمبادرات الإبداعية في المدن، والبنية التحتية الثقافية (مراكز ثقافية، ومسارح، ومتاحف...). ويتابع هذا الجزء من التقرير الطوعي الجهود المبذولة لتطوير استراتيجيات حضرية لدعم الصناعات الإبداعية، ولتخصيص مناطق حضرية مخصصة للابتكار الثقافي، وتشجيع الاستثمار في الفنون والتراث المحلي، ولدمج الفنون ضمن التنمية العمرانية (مثل الفن في الأماكن العامة).

(2) **تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث:** يعتمد التحول نحو اقتصاد حضري حديث على مهارات تقنية ومهارات ناعمة، تتجاوز التعليم التقليدي، وتشمل الإبداع، والقيادة، والإدارة الرقمية، والتواصل. وغالباً ما تفتقر الأنظمة التعليمية والمهنية في الدول العربية إلى التوافق مع احتياجات سوق العمل الحضري المتجدد. ويتم متابعة جهود تطوير مراكز التدريب المهني المتخصصة في المناطق الحضرية، ودمج مناهج ريادة الأعمال والمهارات الرقمية في المدارس والجامعات، وتمكين النساء والشباب من الوصول المجاني أو المدعوم للتدريب، وبناء شراكات بين البلديات ومؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. ويعتمد هذا الجزء من التقرير على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بنوعية المهارات المتاحة في القوى العاملة الحضرية، والفجوة بين المهارات المطلوبة وسوق العمل، والبرامج التدريبية المتاحة (فنية، رقمية، ريادة الأعمال)، وعدد المتدربين والمستفيدين من برامج التدريب المهني في المدن.

(3) **تطوير الاتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية:** يؤكد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية في الدول العربية على أهمية التكامل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، التي تزود المدن بالغذاء والموارد البشرية والطبيعية، لتحقيق تنمية حضرية مستدامة. ويتم متابعة الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الربط الفعال بين الحضر والريف بهدف تعزيز سلاسل القيمة الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتنشيط التبادل التجاري، وتوفير فرص العمل. كما يتم رصد التدخلات الرامية إلى تطوير شبكات نقل حديثة لربط المدن بمناطقها الريفية، وجهود دعم سلاسل التوريد للمنتجات الزراعية، وتنمية المراكز الريفية الصغيرة كمراكز خدمات تكاملية.

الجدول رقم (2-2-2) الرخاء المستدام للجميع: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية	مساهمة **القطاعات الثقافية والإبداعية** في الناتج المحلي الحضري أو الوطني (مثل: الفنون، التصميم، التراث، الصناعات اليدوية، الإعلام الرقمي)	وزارات الثقافة، السياحة، والتنمية الاقتصادية.
	عدد العاملين في الصناعات الثقافية والمبدعة، مفصل حسب الجنس والعمر	بلديات المدن والهيئات الثقافية المحلية.
	عدد الشركات أو المشروعات الصغيرة العاملة في هذا القطاع	تقارير غرف التجارة واتحادات الصناعات.
	عدد المرافق الثقافية في المدن (مكتبات، متاحف، مسارح، مراكز فنية...)	بيانات مشروعات التعاون الثقافي مع المنظمات الدولية (مثل اليونسكو)
	حجم الدعم الحكومي أو التمويلي الموجه لهذه القطاعات (منح، تسهيلات، برامج)	
	وجود استراتيجيات حضرية تدعم الصناعات الثقافية ضمن الخطط التنموية المحلية	
تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث	عدد المؤسسات أو المراكز التي تقدم **برامج تدريب مهني وتقني وريادي** في المدن	وزارات العمل والتعليم الفني والتعليم العالي
	أعداد المستفيدين من هذه البرامج (مصنفين حسب الجنس والعمر والفئة الاجتماعية)	الهيئات الوطنية للتدريب المهني
	معدل توظيف الخريجين من هذه البرامج خلال 6 أشهر من التخرج	منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التنموية
	مدى مواءمة هذه البرامج مع احتياجات سوق العمل المحلي (استبيانات أرباب العمل)	مراكز الابتكار وريادة الأعمال في الجامعات أو البلديات
	مستوى المهارات الرقمية والتحول التكنولوجي في مناهج التدريب	
	وجود برامج تدريب خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المهارات الإدارية والتسويقية	
تطوير الاتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية	خريطة النقل والطرق التي تربط المدن بالمناطق الريفية (وجود/جودة/تكرار وسائل النقل)	وزارات النقل، والزراعة، والتخطيط الإقليمي
	حجم التبادل التجاري أو الخدماتي بين المدن ومحيطها الريفي (خاصة في الأغذية والزراعة)	البلديات وهيئات التخطيط العمراني الإقليمي
	عدد الأسواق الحضرية التي تعتمد على منتجات ريفية محلية (أسواق المزارعين، سلاسل التوريد القصيرة)	تقارير التنمية الريفية والحضرية المتكاملة
	وجود مبادرات حضر-ريف (Urban-Rural Linkages) أو برامج "تنمية إقليمية متكاملة."	خرائط نظم المعلومات الجغرافية
	نسبة السكان الريفيين الذين يعملون أو يدرسون في المدن	
	مدى توافر البنية التحتية الرقمية (إنترنت، وشبكات الاتصال) في المناطق الريفية المحيطة بالمدن	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

التنمية الحضرية المستدامة بيئيًا والمرنة

المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية

مع تزايد التهديدات البيئية والمناخية التي تواجه المدن في العالم العربي، بات من الضروري التحول نحو نمو حضري مرن ومستدام قادر على الحد من المخاطر، والتكيف مع التغيرات المناخية، ومواجهة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. ويشمل هذا المحور أربع التزامات رئيسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار البيئي، وحماية السكان، وتعزيز المرونة في البنية التحتية والتخطيط الحضري، وتمثل حجر الزاوية لأي تنمية حضرية طويلة الأمد في الدول العربية.

(1) **الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك:** تشهد المدن العربية توسعاً عمرانياً غير منظم نتيجة ضعف أدوات التخطيط وغياب الرقابة على استخدامات الأراضي. ويتضمن هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تحليل معدلات التوسع الحضري خارج المخططات الرسمية، ورصد حجم المساحات الطبيعية والزراعية التي تم تحويلها إلى عمران، ودراسة خرائط استعمالات الأراضي ومناطق التنوع الحيوي الحرج، وتحديد عدد المناطق المصنفة محميات أو خاضعة لحماية بيئية داخل أو قرب المناطق الحضرية. ويركز هذا الجزء من التقرير الطوعي على رصد التوجه نحو فرض حدود حضرية واضحة، وتحديث وتفعيل مخططات استعمالات الأراضي والالتزام بها، وحماية المناطق البيئية ذات القيمة من خلال تشريعات عمرانية، والتوسع في إنشاء "أحزمة خضراء" تحيط بالمدن.

(2) **تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي:** يرصد هذا الجزء من التقرير الطوعي الجهود المبذولة للحد من تداعيات التغيرات المناخية، في ضوء أن التحديات الحضرية تفاقم هذه التداعيات والتي تشمل ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة موجات الجفاف، وشح المياه، وتكرار الفيضانات. ويتم تتبع إجراءات التخفيف (مثل تقليل الانبعاثات) والتكيف (مثل البنية التحتية المقاومة للحرارة أو الغمر). ويتم رصد انبعاثات الكربون في المدن الكبرى، والقطاعات الأكثر إسهامًا في التلوث الحضري، ومدى استخدام الطاقة المتجددة في البنية التحتية. كما يتم تحليل خطط واستراتيجيات المدن الوطنية أو المحلية للتكيف مع المناخ، والخطط الحضرية الخضراء التي تتضمن استخدام الطاقة المتجددة، والمباني الصديقة للبيئة، والنقل المستدام. ويعرض هذا الجزء أيضاً الجهود المبذولة لتبني تقنيات حصاد مياه الأمطار وتدوير المياه، وزيادة الرقعة الخضراء في المناطق الحضرية لمواجهة "الجزيرة الحرارية"، ودعم ممارسات البناء المستدام (مثل الأبنية منخفضة الانبعاثات).

(3) **تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان:** يرسم هذا الجزء من التقرير خريطة للمخاطر الطبيعية والإنسانية في المدن (خرائط الزلازل، الفيضانات...)، والتي تؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وتكشف ضعف البنية الحضرية. ويتم تتبع عدد الكوارث التي وقعت في السنوات الأخيرة وتأثيرها الحضري، وتقييم مدى توافر أنظمة إنذار مبكر وإخلاء، ومدى دمج إدارة الكوارث ضمن السياسات الحضرية. ويرصد التقرير أيضاً الجهود المبذولة لإعداد خطط حضرية لإدارة المخاطر تضم مراحل الاستعداد، والاستجابة، والتعافي، ولتعزيز قدرة البلديات / الوحدات المحلية على التعامل مع الكوارث، ودمج اعتبارات الحد من المخاطر في تصاميم الأبنية والتخطيط الحضري.

(4) **بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز:** يستهدف هذا الجزء تقييم درجة المرونة الحضرية للتعرف على القدرة على امتصاص الصدمات والارتداد بسرعة بعد الأزمات، وكذلك تقييم مدى ملائمة البنية التحتية الذكية والتخطيط المكاني الرشيد، بالإضافة إلى رصد حالة شبكات البنية التحتية (مياه، وكهرباء، وطرق، وصرف صحي)، ومدى مرونة هذه الشبكات أمام الكوارث والمخاطر المناخية، وحجم الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية الذكية، وتغطية شبكات النقل، والاتصالات، والخدمات في الأحياء الهشة ويتم أيضاً متابعة الجهود المبذولة لتخطيط المدن بأسلوب "المدينة المدمجة" لتقليل الحاجة للنقل واستهلاك الموارد.

الجدول رقم (2-3-1) المرونة والحد من مخاطر الكوارث وتأقلم المدن والموائل البشرية: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك	معدل التوسع الحضري السنوي مقارنة بالمخططات الرسمية.	صور الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد
	نسبة المناطق العشوائية أو غير المخططة من إجمالي الرقعة العمرانية.	بيانات نظم المعلومات الجغرافية للمدن
	خريطة التوسع العمراني مقارنة بخريطة النطاقات البيئية أو الزراعية الحساسة	البلديات وأجهزة التخطيط الحضري
	نسبة التعدي على المحميات الطبيعية، الأراضي الزراعية، أو الغابات نتيجة للتوسع الحضري	وزارات البيئة، والزراعة، والإسكان
	عدد المشروعات أو السياسات التي تهدف إلى احتواء النمو الحضري أو إعادة تأهيل المناطق الطبيعية المتدهورة	
تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي	حجم الانبعاثات الكربونية في المناطق الحضرية (حسب القطاع: النقل، المباني، الصناعة...)	تقارير البيئة الوطنية.
	عدد أو نسبة المدن التي لديها خطط عمل مناخية حضرية	وزارة الطاقة أو البيئة أو البلديات.
	نسبة استخدام الطاقة المتجددة في المباني والمنشآت الحضرية	تقارير التغير المناخي الدولية) مثل تقرير الـ NDCs).
	مؤشرات الزراعة الحضرية، الأسطح الخضراء، ومناطق التبريد البيئي	أدوات مثل "Carbon Footprint Calculators" و"Climate Resilience Scorecards".
	عدد مشروعات التكيف المناخي (مثل أنظمة تصريف مياه الأمطار، زراعة حضرية، تصميم حضري صديق للمناخ)	
	الاستثمارات الموجهة للمناخ ضمن ميزانيات التنمية المحلية	الدفاع المدني، ووزارات الداخلية، والطوارئ
تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان	**أنواع الكوارث** المسجلة (زلازل، وفيضانات، وحرائق،)	مراكز رصد الزلازل والطقس والكوارث
	عدد الكوارث و آثارها خلال السنوات الماضية (خسائر بشرية، ومادية، واقتصادية)	تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة
	مدى **توفر أنظمة إنذار مبكر** في المدن.	تقييمات "Sendai Framework" الوطنية
	عدد البلديات التي لديها **خطط طوارئ وإدارة كوارث محدثة**.	
	نسبة السكان **المعرضين للمخاطر الطبيعية** وفقًا للخرائط الجغرافية.	
	مؤشرات **القدرة المؤسسية على إدارة الكوارث** (تدريب، ومعدات، تنسيق بين الجهات)	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

إدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية

مع تزايد الكثافة السكانية في المدن العربية، وتصاعد الضغوط على الموارد الطبيعية، تبرز الحاجة إلى إدارة بيئية رشيدة وعادلة تضمن استدامة هذه الموارد للأجيال الحالية والقادمة. كما أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لم تعد خياراً، بل ضرورة وجودية لضمان بقاء المدن العربية قادرة على توفير حياة كريمة وصحية للأجيال المقبلة. ويُعد تحقيق هذه الالتزامات والتي تتضمن حماية الموارد، وتحسين إدارة النفايات والمياه، إلى اعتماد المدن الذكية –جزءًا لا يتجزأ من التحول الحضري المنشود في المنطقة. ويتطلب هذا التحول تكامل السياسات البيئية والعمرانية، وتطوير نظم بيانات دقيقة ومحدثة، فضلاً عن مشاركة فاعلة للمجتمع والقطاع الخاص. ويتضمن هذا الجزء من الخطة الحضرية الجديدة أربع التزامات مترابطة تسعى إلى تعزيز الحوكمة البيئية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتبني التقنيات الذكية، وتفعيل الاقتصاد الدائري كمسارات حيوية للتحول الحضري البيئي.

(1) **تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية:** يرصد هذا الجزء من التقرير نسب استهلاك الموارد الطبيعية، والجهود المبذولة لتحسين إدارتها، ووضع سياسات تحكم استهلاك الموارد في مشروعات التطوير العمراني، وتعزيز التعاون بين البلديات والوزارات البيئية لتكامل البيانات والإجراءات، وتقييم الأثر البيئي في جميع مراحل التخطيط الحضري.

(2) **دعم حماية الموارد، علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات:** يتابع التقرير الجهود المبذولة للتحول نحو الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق الاستدامة. ومتابعة الإجراءات اللازمة لتطوير منظومات متكاملة لإدارة النفايات الصلبة (جمع، وفرز، وإعادة تدوير)، وتقديم حوافز للأسر والشركات التي تساهم في تقليل المخلفات، ودعم المبادرات المجتمعية في التدوير والحرف اليدوية البيئية، وتحديث التشريعات لإلزام المشروعات العمرانية بآليات إدارة نفايات فعالة. ويعتمد هذا الجزء على تحليل البيانات الخاصة بحجم النفايات المنتجة يوميًا في المدن (صلبة، وعضوية، وصناعية)، ونسب إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، وعدد المحطات والمرافق المخصصة للفرز والمعالجة، وتقييم الأطر التنظيمية الخاصة بإدارة النفايات على المستوى المحلي.

(3) **تنفيذ إدارة فعالة بيئيًا للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية:** *يتم رصد جهود حماية الشواطئ من التعديات العمرانية والأنشطة الصناعية الملوثة، ودمج الاعتبارات البيئية في تخطيط الواجهات البحرية للمدن الساحلية، وتأسيس محطات معالجة مياه فعالة قريبة من التجمعات السكنية الكبيرة، وتحفيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية ضرورية للحفاظ على الأمن المائي والصحي.*

(4) **تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية التي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجيا:** يستهدف هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التركيز على أهمية الجهود والإجراءات التي تتبناها الدولة لتشجيع تأسيس المدن الذكية التي تقدم حلولًا مبتكرة لإدارة الموارد بكفاءة، والحد من الانبعاثات، وتعزيز الخدمات العامة من خلال الرقمنة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. ويتم تتبع نسبة تغطية خدمات الإنترنت والرقمية في المدن، وعدد تطبيقات المدن الذكية المستخدمة في إدارة الخدمات (المياه، والكهرباء، والنقل)، مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي استهلاك المدن، واستثمارات البلديات في التقنيات البيئية والرقمية. وتشمل المبادرات تأسيس منصات حضرية رقمية لمراقبة استهلاك الموارد والتحكم فيها، وإدخال العدادات الذكية في المياه والكهرباء على مستوى الأسر والمنشآت، ودعم تأسيس أحياء نموذجية تعمل بالكامل بالطاقة المتجددة، وتدريب الكوادر المحلية على التحول الرقمي والإدارة البيئية الذكية.

الجدول رقم (2-3-2) الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية	أنماط استخدام الأراضي في المدن (نسبة المساحات الخضراء، المناطق السكنية، الصناعية، والخدمية)	وزارات البيئة، والتخطيط العمراني، والإسكان
	معدل استهلاك الموارد الطبيعية للفرد أو للقطاع (المياه، الطاقة، الأراضي، المواد الخام)	البلديات والمخططات الهيكلية
	نسبة تطبيق تقييم الأثر البيئي في مشروعات التنمية الحضرية	تقارير التنمية المستدامة الوطنية والمحلية.
	مدى إدماج مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد في الخطط العمرانية المحلية	أنظمة المعلومات الجغرافية وتحليل الغطاء الأرضي
	وجود سياسات أو تشريعات تحكم الاستخدام الرشيد للموارد	
	مؤشرات الاستدامة البيئية الحضرية (مثل كثافة المساحات الخضراء، كفاءة الطاقة، استهلاك المياه)	
دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات	متوسط إنتاج النفايات الصلبة للفرد يوميًا في المناطق الحضرية	وزارات البيئة، الوحدات المحلية / البلديات، وشركات إدارة النفايات
	نسبة النفايات التي يتم جمعها، فرزها، إعادة تدويرها، أو طمرها	تقارير المشروعات البيئية والمنظمات غير الحكومية
	عدد المنشآت المتخصصة في التدوير والمعالجة داخل كل مدينة	بيانات القطاع الخاص بالنسبة لإدارة النفايات
	نسبة البلديات التي تطبق أنظمة فرز النفايات من المصدر	الدراسات البيئية المحلية
	وجود برامج توعية مجتمعية أو حوافز لدعم التدوير وتقليل النفايات	
	مؤشرات الاقتصاد الدائري في المدن (إعادة استخدام المياه الرمادية، مواد البناء المعاد تدويرها...)	وزارات المياه، والبيئة، والوحدات المحلية / البلديات
تنفيذ إدارة فعالة بيئيًا للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية	معدل استهلاك المياه للفرد في المناطق الحضرية	تقارير إدارة الموارد المائية الوطنية
	نسبة الفاقد في شبكات المياه	تقارير جودة المياه من مرافق المعالجة
	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة مقابل إجمالي المياه العادمة	بيانات الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد
	نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة في الري أو الأغراض الصناعية	
	نسبة المناطق الساحلية الحضرية المعرضة للتآكل أو التعدي العمراني	
	مؤشرات تلوث السواحل	
	عدد المدن التي تمتلك خططًا لإدارة المناطق الساحلية المتكاملة	
	وجود برامج حماية أو استعادة النظم البيئية الساحلية	
تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجيا	**المدن الذكية والرقمنة**	
	نسبة المدن التي تطبق **حلول المدن الذكية** في مجالات (النقل، والطاقة، والأمن، والنفايات)	وزارات الاتصالات، والطاقة، والبيئة، والوحدات المحلية / البلديات
	عدد الخدمات البلدية التي يتم تقديمها **رقمياً** (إصدار التراخيص، والشكاوى، والدفع الإلكتروني)	تقارير المدن الذكية الوطنية والمحلية
	مدى توفر **البنية التحتية الرقمية** (الإنترنت، وشبكات الاستشعار، أنظمة البيانات المفتوحة)	بيانات شركات الكهرباء والتكنولوجيا
	عدد **مراكز الابتكار والتكنولوجيا** المرتبطة بالإدارة الحضرية	مؤشر الابتكار العالمي
	الطاقة النظيفة	
	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة (شمسية، ريحية...) في إجمالي استهلاك المدن	وزارات الاتصالات، والطاقة، والبيئة، والوحدات المحلية / البلديات
	عدد المنشآت العامة والخاصة التي تعتمد على أنظمة الطاقة النظيفة	تقارير المدن الذكية الوطنية والمحلية
	مؤشرات كفاءة الطاقة في الأبنية والنقل العام	بيانات شركات الكهرباء والتكنولوجيا
	عدد المشروعات التي تطبق معايير المباني الخضراء	مؤشر الابتكار العالمي

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

نحو تنفيذ فعّال للتنمية الحضرية المستدامة في الدول العربية

يمثل التنفيذ الفعّال للخطة الحضرية الجديدة تحدياً وفرصة في آن واحد للدول العربية، حيث يشكل تعزيز الحوكمة الحضرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق تحول مستدام في أنماط التنمية الحضرية. ويُعد بناء هيكل متكامل للحوكمة الحضرية - يقوم على إطار داعم يشمل الجوانب القانونية، والمؤسسية، والتمويلية، والمجتمعية - خطوة حاسمة نحو ترجمة السياسات إلى نتائج ملموسة. وفي هذا السياق، يركّز هذا الجزء من التقرير على مراجعة مدى تقدم الدول العربية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحوكمة، مع إبراز البيانات والمعلومات المطلوبة لمتابعة وتقييم الأداء.

بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم

(1) **تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها:** تسعى الدول العربية إلى تعزيز الحكم المحلي من خلال نقل الصلاحيات والموارد إلى وحدات الإدارة المحلية، بما يمكنها من القيام بدورها في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية. ويستهدف هذا الجزء من التقرير متابعة مدى تطبيق السياسات اللامركزية (تشريعات، وقوانين، ومراسيم، وقرارات، ونظم إدارية، وخلافه)، على النحو الذي يمكن وحدات الإدارة المحلية من الاضطلاع بدورها في تحفيز التنمية الحضرية والمستدامة. كما يتم تحليل مؤشرات اللامركزية المالية، ومتابعة تطور نسب توزيع الموارد المالية بين الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية، وعدد الخدمات التي تديرها وحدات الإدارة المحلية، ومؤشرات الشفافية والمساءلة على المستوى المحلي.

(2) **الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات:** يركز هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على متابعة مدى التقدم الذي أحرزته الدولة لربط خطط التنمية الحضرية الوطنية والمحلية بأدوات التمويل والموازنة العامة لضمان استدامة الموارد وتحقيق الأهداف التنموية. ويعرض السياسات والبرامج والمبادرات والتدخلات المختلفة التي تستهدف تحقيق التكامل بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والتخطيط العمراني، والربط بين التمويل المركزي أو التحويلات المركزية والموارد المحلية. ويستعرض هذا الجزء خطط التمويل المصاحبة للاستراتيجيات الحضرية، ووجود آليات تمويلية مبتكرة (شراكات بين القطاعين العام والخاص، التمويل العقاري، الضرائب المحلية). وفي هذا الإطار، يتم تحليل البيانات الخاصة بحجم الاستثمارات الحكومية في القطاعات الحضرية، ونسب تمويل الخطط الحضرية من الموازنة العامة للدولة.

(3) **تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية:** يتناول هذا الجهد متابعة أهم التعديلات التشريعية التي تستهدف تطوير منظومة القوانين والقرارات والمراسيم الحضرية الحديثة التي تستهدف دعم الحوكمة المحلية وتفعيل منظومة التخطيط العمراني الشامل والمتكامل. ويعتمد هذا الجزء من التقرير على دراسة قوانين الحوكمة الحضرية، والإدارة المحلية، والتخطيط والتمويل، وقوانين المالية العامة، والاستثمار المعتمدة حديثاً. بالإضافة إلى تقييم فعالية هذه القوانين ودورها في تسهيل مشاركة الفاعلين المحليين، في إدارة التنمية الحضرية المستدامة. ويتم أيضاً تحديد جهود مراجعة وتحديث السياسات الحضرية، ودراسة مدى انسجام التشريعات المحلية مع المبادئ الدولية والإقليمية والوطنية للتنمية المستدامة.

(4) **بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة:** يؤكد هذا الجزء من التقرير على أهمية مواجهة التحديات التي تواجه الدولة لسد نقص الكفاءات المؤهلة في التخطيط الحضري، وغياب منصات تنسيقية بين مختلف مستويات الحكم. ويتم التركيز على متابعة سياسات وخطط وبرامج تعزيز قدرات وحدات الإدارة المحلية في مجالات التنمية المستدامة، والتخطيط، والإدارة، وتنسيق الجهود على مختلف المستويات

الإدارية. ويرصد هذا الجزء من التقرير عدد البرامج التدريبية الموجهة للكوادر المحلية، ومستويات التأهيل الفني والإداري لموظفي الوحدات المحلية، ومؤشرات التنسيق بين المستويات المختلفة للإدارة (محلي، وإقليمي، ووطني)، مع تقييم فعالية وكفاءة وحدات وآليات الدعم الفني التي تستهدف تمكين وحدات الإدارة المحلية.

(5) **تبني مداخل تشاركية تراعي النوع الاجتماعي والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية:** يستهدف هذا الجزء من التقرير الطوعي للمتابعة القاء الضوء على مدى التقدم نحو تحفيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في تخطيط، وإدارة التنمية الحضرية المستدامة، بمن فيهم من نساء وشباب وكبار السن. ويركز أيضاً على تقييم الأثر الاجتماعي للسياسات الحضرية، من خلال تحليل نسب مشاركة الفئات المهمشة في عمليات التخطيط الحضري، وعلى رصد السياسات والآليات المعتمدة لضمان التمثيل العادل. ويبرز هذا الجزء مبادرات التنمية الحضرية المستدامة التي يقودها أو يشارك فيها الشباب والنساء.

(6) **تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار: تبذل الدولة جهوداً كبيرة لدعم** تمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار على جميع المستويات. ويركز هذا الجزء من التقرير على السياسات والخطط والبرامج التي تقوم بتنفيذها الدولة لضمان دمج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات الحضرية. ويتحقق هذا الهدف من خلال متابعة التطور في نسبة النساء التي تشارك في المجالس البلدية وهيئات التخطيط الحضري، والتي تتولى مناصب قيادية محلية. كما يتم تقييم فعالية وجودة وكفاءة السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين في الحكم المحلي، وبرامج تمكين المرأة في الشأن الحضري.

الجدول رقم (2-4-1) بناء إطار داعم وهيكل الحوكمة الحضرية: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها	مستوى توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية	الوزارات المعنية بالإدارة المحلية والتخطيط والمالية والوزارات القطاعية
	نسبة الموازنات المخصصة لوحدات الإدارة المحلية مقارنة بالموازنة العامة	التقارير الوطنية للتنمية المستدامة
	وجود تشريعات تدعم اللامركزية الإدارية والمالية	دراسات وتقارير المنظمات الدولية مثل الإسكوا وموئل الأمم المتحدة
الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات	وجود سياسات حضرية وطنية أو محلية معتمدة	الخطط الوطنية للتنمية الحضرية
	آليات تمويل المشروعات الحضرية ومصادر التمويل	تقارير الوزارات المعنية بالتخطيط والمالية والإدارة المحلية والإسكان والخدمات والمرافق العامة
	نسبة الإنفاق على التنمية الحضرية من الميزانية العامة	تقارير المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الحضرية
تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية	وجود تشريعات تدعم التخطيط الحضري والتنمية المستدامة	الجهات التشريعية والقانونية الوطنية
	سياسات واضحة لتنظيم استخدام الأراضي والبنية التحتية	الوزارات المعنية بالتخطيط العمراني والإسكان
	آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات الحضرية	تقارير المنظمات الدولية المعنية بالتشريعات الحضرية
بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة	برامج تدريبية لبناء قدرات العاملين في الحكومات المحلية	الوزارات المعنية بالتنمية المحلية والإدارية
	مستوى التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة	تقارير المنظمات الدولية حول بناء القدرات
	وجود آليات لمشاركة المعلومات والخبرات بين الحكومات المحلية	دراسات الحالة والتقارير الوطنية
تبني مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في	مستوى مشاركة المرأة والشباب في عمليات التخطيط الحضري	الهيئات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والشباب
	وجود سياسات تدعم التمثيل المتنوع في صنع القرار	تقارير المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الحضرية

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية	برامج ومبادرات تستهدف تمكين المرأة والشباب في المجال الحضري	دراسات وتقارير المنظمات الدولية مثل الإسكوا وموئل الأمم المتحدة
تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار	نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في الحكومات المحلية والوطنية	الهيئات الوطنية المعنية بشؤون المرأة
	وجود سياسات وتشريعات تدعم المساواة بين الجنسين في صنع القرار	تقارير المنظمات الدولية المعنية بالمساواة بين الجنسين
	برامج تدريبية وتمكينية تستهدف النساء في المجال الحضري	دراسات الحالة والتقارير الوطنية

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة: يستهدف هذا الجزء من التقرير تقييم مدى تأثير تبنّي سياسات تنمية مكانية على تقليل الفجوة التنموية بين المناطق، والأقاليم، والمحافظات، والمدن، وغيرها من الوحدات المحلية. كما يتناول أيضاً تأثير ذلك على تحقيق توزيع عادل للفرص والخدمات في هذه الوحدات المحلية. ويركز هذا الجزء أيضاً على مناقشة التركز الشديد على تحفيز التنمية في المدن الكبرى والذي تشهده الدول العربية ومدى تأثير ذلك على تحقيق العدالة المكانية. ويتم تحليل الخرائط ومؤشرات التوزيع السكاني والتنمية الاقتصادية حسب الأقاليم، والمناطق، وتوزيع الاستثمارات العامة حسب المناطق خاصة تلك الموجهة للبنية التحتية، والخدمات، والتعليم، والصحة، والخطط التنموية الإقليمية المعتمدة والمنفذة، ومؤشرات الهجرة الداخلية والنزوح الريفي-الحضري، وذلك على النحو التالي:

(1) **ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية:** يستعرض التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة آليات دمج أهداف وسياسات الإسكان في الخطط الحضرية في الدولة، بهدف ضمان توفير مساكن ميسورة، ومستدامة، وشاملة. ويتم مناقشة آليات مواجهة ضعف التكامل بين قطاعات الإسكان والنقل والخدمات، ومحدودية العرض من المساكن الميسورة. ويركز هذا الجزء من التقرير على تحليل نسب توافر السكن الميسر للفئات ذات الدخل المحدود، وإدراج الإسكان في الخطط الحضرية المحلية والوطنية، ونسبة المشروعات السكنية المرتبطة بخطط النقل والخدمات، ومؤشرات جودة المساكن وملاءمتها للبنية التحتية.

(2) **تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني:** يستعرض هذا الجزء من التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة جهود الدولة نحو التعامل مع الأنشطة الثقافية كمورد حضري وكمحرك للهوية والانتماء والتنمية المحلية. ويركز على متابعة مفهوم "التحول الثقافي في التخطيط" الذي يهدف إلى دمج العناصر الثقافية، والمادية وغير المادية، في سياسات التنمية العمرانية بما يعزز الهوية، والانتماء، والمشاركة، ويؤسس لعمران يستند إلى ذاكرة المكان وخصوصيته. ويناقش التحديات التي تواجه هذا المفهوم في بعض الدول بسبب إهمال الثقافة في أولويات التخطيط، وغياب أدوات قانونية لحماية التراث غير المادي. ويتم الاعتماد على بيانات عن المشروعات التخطيطية التي تتضمن مكونات ثقافية أو تراثية، وعن حجم الاستثمار في الثقافة ضمن موازنات البلديات، ويتم الاستعانة أيضاً بخرائط للمناطق الثقافية أو التاريخية المحمية ضمن الخطط الحضرية، ويؤكد على المبادرات التي تستهدف تحفز مشاركة المجتمعات المحلية في صون التراث الحضري.

(3) **تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية:** يبرز هذا الجزء من التقرير الطوعي للمتابعة أهمية تنفيذ استراتيجيات توسع حضري مخطط، يعزز الكفاءة والاستدامة، ويشمل التجديد وإعادة التأهيل للمناطق القديمة. ويناقش السياسات والخطط والبرامج التي تهدف إلى الحد من نمو التوسع العشوائي وإلى التغلب على ضعف أدوات إدارة استخدامات الأراضي، وعلى تواضع التمويل لمشروعات التجديد العمراني.

وتتم مراجعة نسبة المناطق الحضرية التي تطبق التوسع المخطط مقابل العشوائي، ومناطق التجديد العمراني المعتمدة وعدد المستفيدين منها، وكثافة الاستخدامات في مناطق التطوير، ونسب الأراضي المطورة التي تتوافق مع المخططات الاستراتيجية.

(4) **تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة:** يؤكد هذا الجزء من التقرير على متابعة جهود تعزيز القدرات المؤسسية والفنية في مجال التخطيط العمراني، من خلال تأهيل الكوادر وتطوير أدوات التخطيط، والإجراءات التي تتم لسد العجز في الموارد البشرية المؤهلة، ولمواجهة عدم انتظام برامج التدريب والتأهيل المهني، وعدم توافر الموازنات الكافية لذلك. ويتم متابعة التطور في عدد البرامج التدريبية السنوية المتعلقة بالتخطيط والتصميم الحضري، وفي استخدام أدوات رقمية حديثة في إعداد الخطط، والنمذجة الحضرية، وفي عدد ومحتوى الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في مجال التدريب والتأهيل وبناء الكفاءات.

(5) **دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة:** يركز التقرير على متابعة السياسات، والخطط، والإجراءات التي تتبناها الدولة لتحفيز الاستثمار في المدن الصغيرة والمتوسطة لدعم التوازن الإقليمي وتعزيز التنمية المحلية، ولتحقيق التوزيع العادل للاستثمارات بين المدن الكبرى والمدن المتوسطة، وللتغلب على ضعف القدرة المؤسسية والإدارية في المدن المتوسطة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير متابعة تطور السياسات الوطنية أو الإقليمية التي تركز على المدن المتوسطة، وحصة المدن الصغيرة والمتوسطة من الاستثمارات العامة، وتأثير هذه الجهود على مؤشرات النمو السكاني والخدمي والاقتصادي في هذه المدن، وعلى ربط المدن المتوسطة بشبكات النقل والبنية التحتية الوطنية.

(6) **تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل غير آلية:** يستهدف هذا الجزء من التقرير متابعة الاستراتيجية الوطنية للتنقل المستدام، والسياسات والخطط والبرامج التي تتبناها الدولة لتشجيع التنقل المستدام من خلال تطوير شبكات نقل متعددة الوسائط تشمل المشاة والدراجات والنقل العام، وللحد من الاعتماد الكبير على السيارات الخاصة. وتتم أيضاً مراجعة نسب الاستثمار في النقل العام مقابل الخاص، وأطوال شبكات النقل متعددة الوسائط (السكك الحديدية، والحافلات، والدراجات، والمشاة، وغيرها)، وكذا مؤشرات الوصول إلى وسائل النقل العام للفئات ذات الدخل المحدود. ويحصي التقرير أيضاً عدد المدن التي تعتمد خططًا للتنقل المستدام.

الجدول (2-4-2) تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة	الخرائط الإقليمية والنطاقات العمرانية	وزارات التخطيط والتنمية الإقليمية
	توزيع السكان والنمو السكاني حسب الأقاليم	الأجهزة الإحصائية الوطنية
	نسب التغطية بالخدمات الأساسية في المناطق الحضرية والريفية	نظم المعلومات الجغرافية
	نسب التفاوت التنموي (مقاسة بمعدلات الفقر، والبطالة، ومستوى الدخل، والوصول إلى التعليم والصحة)	تقارير التنمية البشرية الإقليمية
	مواقع وأنواع الاستثمارات والبنية التحتية الموزعة جغرافياً	تقارير البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة (الموئل، والأسكوا، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
	خطط التنمية الإقليمية والحدودية	وزارات التخطيط والتنمية الإقليمية
ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية	المخزون السكني وتصنيفه (رسمي/غير رسمي، مملوك/مؤجر)	وزارات الإسكان والمجالس البلدية
	معدلات الطلب والعرض السكني حسب الفئات	التعدادات السكانية والإسكانية
	أنماط الاستيطان العشوائي والضغط على الخدمات	تقارير الإسكان الحضري من الموئل
	مستوى الوصول إلى الخدمات الأساسية داخل التجمعات السكنية	برامج الإسكان الوطني والإقليمي

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
	سياسات دعم السكن الاجتماعي وسكن الفئات المهمشة	
تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني	خرائط وأطلس للموارد الثقافية (المادية وغير المادية)	وزارات الثقافة والآثار
	توزيع المواقع التراثية والمواقع ذات القيمة الثقافية	البلديات ومجالس المدن
	الخطط الثقافية المحلية/الوطنية ومدى إدماجها في الخطط العمرانية	منظمات اليونسكو
	نسبة المشاريع التي تدمج عناصر الثقافة في التصميم الحضري	مراكز البحوث الثقافية والجامعات
	الفعاليات والمبادرات الثقافية الحضرية السنوية	أدوات خرائط الثقافة
تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية	خرائط الامتداد العمراني والتوسع الأفقي والرأسي	إدارات التخطيط الحضري والبلديات.
	بيانات عن استخدامات الأراضي	صور الأقمار الصناعية وتحليل الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
	برامج ومشروعات التجديد العمراني القائمة والمخططة	برامج الإسكان والبنية التحتية والمرافق العامة
	توزيع الكثافة السكانية والبنائية	مخططات المدن وتحديثاتها
	نسب إشغال الأراضي ومؤشرات الفضاء المفتوح	
تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة	عدد المخططين والمصممين الحضريين العاملين في الوحدات المحلية	وزارات الحكم المحلي والتخطيط العمراني
	برامج التدريب الحضري القائمة ومدتها ومستوياتها	المعاهد الوطنية للتدريب والمجالس المهنية
	الاتفاقيات والشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والتدريبية	الجامعات وكليات الهندسة والتخطيط
	ميزانيات التدريب العمراني وتوزيعها الجغرافي	تقارير تقييم أداء البلديات والوحدات المحلية
	تقييمات القدرات المؤسسية في التخطيط	
دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة	التصنيف السكاني للمدن (كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة)	الهيئات الإحصائية الوطنية
	مؤشرات التنمية في المدن المتوسطة والصغيرة (الصحة، والتعليم، وفرص العمل)	نظم معلومات المدن ومؤشرات المراصد الحضرية
	توزيع الاستثمارات والخدمات الإقليمية بحسب حجم المدينة	تقارير التنمية المكانية الوطنية
	نسب الهجرة الداخلية بين المدن	تقارير البنك الدولي والإسكوا والموئل
	الخطط الوطنية لتنمية المدن المتوسطة	
تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل غير شاملة المحركات	مخططات النقل الحضري ومشاريع البنية التحتية للنقل المستدام	وزارات النقل والإسكان
	نسب الاعتماد على وسائل التنقل غير الآلية (مشاة، دراجات)	شركات النقل العام
	أطوال شبكات النقل الجماعي والسكك الحديدية والنقل البحري/البري	تقارير النقل الحضري المستدام من المؤسسات الدولية
	خرائط الربط بين وسائط النقل	مخططات النقل الاستراتيجي/المتكامل
	مؤشرات انبعاثات النقل وازدحام المدن	البلديات/ والوحدات المحلية

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

حشد الموارد المالية للتنمية الحضرية المستدامة

يتطلب تحقيق تحول حضري مستدام توفير موارد مالية كافية ومستقرة. ويمثل حشد التمويل وتنويع مصادره أحد أبرز التحديات أمام تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بشكل عام. إذ تعاني العديد من الدول من محدودية في التمويل الحكومي، واعتماد مفرط على الموازنات المركزية، وضعف القدرات المحلية في تعبئة الموارد. يتناول هذا الجزء من التقرير الجوانب الأساسية لحشد التمويل الحضري، ومتطلبات التنفيذ، والبيانات اللازمة للمتابعة، وذلك على النحو التالي:

(1) **تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية:** يرصد هذا الجزء من التقرير السياسات والخطط والبرامج التي تستهدف وضع أنظمة تمويل حضري متكاملة ترتبط بالخطط الحضرية، وتعمل على تأمين الموارد المالية الضرورية من المستوى الوطني إلى المحلي. ويتم مراجعة خطط التمويل الحضرية على المستوى الوطني والمحلي، ومدى ارتباطها بالخطة الحضرية الجديدة، وحجم التمويل الحكومي المخصص للتنمية الحضرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل مدى توافق التمويل مع أولويات الخطط الحضرية والتي تشمل بالإسكان، والبنية التحتية، والنقل، والخدمات، ومؤشرات التكامل بين موازنات الجهات الحكومية المختلفة ضمن الإطار التمويلي الحضري.

(2) **تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية: يستهدف التقرير متابعة جهود** تمكين وحدات الإدارة المحلية من تنمية مواردها الذاتية عبر أدوات مالية مستقلة، ورسوم محلية، واستثمار الأصول العقارية العامة. وفي هذا الإطار، يتم تقييم مدى مساهمة التشريعات القائمة أو الجاري تطويرها في دعم هذه الجهود، فضلاً عن تقييم قدرات الإدارة المالية المحلية على تنمية الموارد المحلية، ورفع كفاءة إنفاقها، في إطار من الحوكمة المالية الفعالة. ويتناول التقرير بالتحليل أنواع الإيرادات الذاتية للحكومات المحلية (رسوم، وضرائب محلية، ودخل من الأصول)، ونسبة مساهمة الموارد الذاتية في الموازنات المحلية، وفعالية أنظمة التحصيل المحلي وكفاءة إدارة الموارد، ومدى فعالية استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحصيل الإيرادات.

صياغة منظومة واضحة وقوية لتحويل الموارد المالية من المستوى القومي إلى الحكومات المحلية بناء على الاحتياجات والأولويات والأدوار: يتابع هذا الجزء من التقرير إجراءات استحداث أو وجود آلية شفافة ومنصفة لتوزيع الموارد الوطنية على وحدات الإدارة المحلية وفق معايير الكثافة السكانية، والحاجة التنموية، والأداء المالي. كما يتم تقييم المعايير المعتمدة في توزيع الموارد بين المستويات الحكومية المختلفة على المستويين المركزي والمحلي، والتطور في نسبة التحويلات الحكومية من الموازنة الوطنية إلى الموازنة المحلية، ودور وحدات الإدارة المحلية في تحديد أولويات الإنفاق العام، وفي تحقيق العدالة المالية بين مختلف الوحدات المحلية، في ظل وجود نظم رقابية فعالة لمتابعة استخدام الموارد المحلية والتحويلات المركزية.

- **حشد وتشكيل وسطاء ماليين للتمويل الحضري:** يركز التقرير على الجهود المبذولة لتفعيل الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لتوفير حلول تمويلية مبتكرة للتنمية الحضرية، وذلك بهدف التغلب على التحديات التي تواجه الدولة بالنسبة لضعف قدرة وحدات الإدارة المحلية على الوصول إلى التمويل الدولي، ونقص الخبرات في إعداد مشروعات قابلة للتمويل من الجهات المانحة. ويتم متابعة التطور في عدد المشروعات الحضرية الممولة عبر بنوك التنمية أو صناديق تمويل محلية، وحجم التمويل الخارجي الموجه للتنمية الحضرية المستدامة بالتركيز على مشروعات الإسكان، والنقل، والمرافق العامة، والبيئة، ونسبة المشروعات التي تعتمد على نماذج التمويل المشترك أو التمويل المجمع، وقيمة وأهمية الشراكات بين المدن العربية والجهات المانحة والمؤسسات المالية.

الجدول (3-4-2) حشد الموارد المالية: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية	الخطط الوطنية والإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	وزارات التخطيط والمالية
	الموازنات المخصصة للتنمية الحضرية على المستويات الوطنية والمحلية	التقارير الوطنية المقدمة إلى المنصات الدولية
	مؤشرات الأداء المالي للمشروعات الحضرية	تقارير الأمم المتحدة وبرامجها المعنية بالتنمية الحضرية
	آليات التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة في تمويل المشروعات الحضرية	المؤسسات البحثية والجامعات
تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية	إيرادات الحكومات المحلية من الضرائب والرسوم	البيانات المالية الصادرة عن البلديات أو وحدات الإدارة المحلية
	مستوى الاعتماد على التحويلات من الحكومة المركزية	تقارير الأجهزة المركزية للإحصاء
	القدرة على تحصيل الإيرادات المحلية	الدراسات والتقارير الصادرة عن منظمات مثل الإسكوا والبنك الدولي
	الاستثمارات المحلية في المشروعات التنموية	التحليلات الاقتصادية الصادرة عن مراكز البحوث المحلية والدولية
صياغة منظومة واضحة وقوية لتحويل الموارد المالية من المستوى القومي إلى الحكومات المحلية بناءً على الاحتياجات والأولويات والأدوار	آليات تحويل الموارد المالية بين المستويات الحكومية	القوانين والتشريعات المتعلقة بالمالية العامة
	معايير توزيع الموارد بناءً على الاحتياجات التنموية.	تقارير المراجعة المالية الحكومية
	أداء الحكومات المحلية في استخدام الموارد المحولة.	الدراسات الصادرة عن منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
	التحديات التي تواجه الحكومات المحلية في إدارة الموارد المالية	التقارير الوطنية حول تنفيذ الخطط التنموية
حشد وتشكيل وسطاء ماليين للتمويل الحضري	قائمة بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية العاملة في المنطقة.	المواقع الرسمية للمؤسسات المالية الدولية والإقليمية
	برامج التمويل المتاحة للمشروعات الحضرية	تقارير التعاون الدولي الصادرة عن وزارات الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي
	شروط وأحكام التمويل المقدمة من هذه المؤسسات	الدراسات والتقارير الصادرة عن منظمات مثل الإسكوا والبنك الدولي
	أداء المشروعات الممولة من قبل هذه المؤسسات	التحليلات الاقتصادية الصادرة عن مراكز البحوث المحلية والدولية

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني.

تنمية القدرات

تعد تنمية القدرات أحد أعمدة التنفيذ الفعّال للخطة الحضرية الجديدة، إذ لا يمكن ترجمة السياسات الحضرية إلى واقع دون توافر كفاءات بشرية ومؤسسية قادرة على التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم. وفي بعض الأحيان، تعاني العديد من وحدات الإدارة المحلية من نقص في الموارد البشرية والمهارات الفنية، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط، والتمويل الحضري، وإدارة التنمية الحضرية المستدامة. يتناول هذا الجزء من التقرير متابعة تنفيذ التزامات محددة تهدف إلى تعزيز تنمية القدرات في الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية، مع تحديد البيانات المطلوبة لرصد ومتابعة مدى التقدم، وذلك على النحو التالي:

(1) **توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة:** يتابع هذا الجزء من التقرير عدد الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم بين المدن في مجالات التنمية الحضرية، ووجود شبكات أو منتديات إقليمية للتعاون بين البلديات، وعدد المشروعات أو البرامج المشتركة بين المدن، وتوثيق حالات تبادل ناجحة للممارسات أو التقنيات العمرانية.

(2) **تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية:** يقدم التقرير الطوعي تقييم لبرامج التدريب التي يتم تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي والتي تهدف إلى تعزيز مهارات الكوادر في مجالات التخطيط، والمتابعة والتقييم، وإدارة المشروعات الحضرية. وتتضمن البيانات التي يتم تحليلها عدد البرامج التدريبية المنفذة سنوياً في مجال التنمية الحضرية، والتي تتضمن موضوعات الإدارة المستدامة، والبيئة، والنوع الاجتماعي، وعدد الكوادر المستفيدة من هذه البرامج (حسب النوع، والمستوى الإداري)، ونسبة الموظفين المؤهلين في وحدات التخطيط الحضري.

(3) **بناء القدرات لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل – شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة والأقليات:** يستهدف هذا الجزء من التقرير متابعة الجهود المبذولة لتحسين مهارات الجهات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي في جمع وتحليل واستخدام البيانات الحضرية من أجل صنع سياسات فعالة وشاملة. ويلقي الضوء على أهمية التغلب على تحدي غياب بيانات دقيقة عن الفئات المهمشة، وتواضع أدوات جمع وتحليل هذا النوع من البيانات.

(4) **بناء القدرات للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة لضمان مشاركتها الفعالة:** يركز هذا الجزء من التقرير على الجهود المبذولة لتأهيل كوادر التخطيط للتواصل الفعال مع المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة لضمان إدماج صوتها في صنع القرار، ولتعزيز الثقافة المؤسسية حول المشاركة المجتمعية، باستخدام أدوات تشاركية منهجية. ويمكن رصد البيانات المتاحة عن عدد الموظفين المدربين على أدوات التشاركية والتواصل المجتمعي، وحجم مشاركة الفئات المهمشة في جلسات التخطيط والسياسات. ويمكن أيضاً تقييم نتائج البرامج التدريبية الموجهة خصيصاً لتمكين النساء والشباب والمسنين من المشاركة.

(5) **مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات:** يؤكد هذا الجزء على الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني المحلية في تصميم وتنفيذ برامج تنمية القدرات، في ضوء ما تملكه من قدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية، ومن خبرات في التعامل معهم، وتنمية قدراتهم في المجالات المختلفة المرتبطة بالتنمية الحضرية المستدامة. ويتم تحليل البيانات الخاصة بعدد الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني في مجالات التدريب، ومدى مساهمتها في تصميم البرامج التدريبية، وتقييم نتائج البرامج التدريبية التي تقدمها، خاصةً على المستوى المحلي.

(6) **تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، والتمويل والأدوات الأخرى:** يعتبر هذا المجال من المجالات المهمة لتحفيز الموارد المحلية، ولكنه يتطلب تعزيز المعرفة والأدوات المتاحة لدى الجهات المحلية للاستفادة من قيمة الأراضي كأداة تمويل حضري مستدام. ويتم ذلك من خلال القاء الضوء على الجهود المبذولة لزيادة عدد البرامج التدريبية في مجال التمويل العقاري وتثمين الأراضي، والنشر والترويج للحالات الناجحة في استخدام أدوات مثل التحصيل من قيمة الأراضي، لتعزيز الموارد المالية من الأراضي والعقارات، مع التأكيد على أهمية وجود تشريعات داعمة لاستخدام هذه الأدوات، وعلى توفير **الخبرات وتسخير** التقنيات الحديثة في مجالات تقييم الأراضي وتمويل المدن.

(7) **تنفيذ برامج تنمية قدرات عن الحكومات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل:** يستخدم هذا الجزء من التقرير الطوعي للتأكيد على أهمية رفع وعي البلديات ووحدات الإدارة المحلية بشأن دورها في التخطيط المالي وإدارة الموارد بفعالية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة، وذلك لتحفيز الربط بين التخطيط الحضري والمستدام والتمويل والاستثمار المحلي والوطني، والعمل على التغلب على محدودية الاستقلال المالي للوحدات المحلية. ويتم تحليل البيانات الخاصة بعدد المسؤولين المحليين المدربين في مجال التخطيط المالي، وعدد الخطط المالية التي يتم إعدادها على المستوى المحلي بعد التدريب.

(8) **زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة:** في ضوء التطورات التكنولوجية والتوسع في الاعتماد على الرقمنة وتبني برامج طموحة للخدمات الرقمية وأتمتة منظومة تقديم الخدمات، خاصة في مجال التنمية الحضرية، وعلى المستويين المركزي والمحلي، يتم التأكيد على أهمية تبادل الخبرات والمعرفة، من خلال متابعة الشراكات الهامة مع جامعات ومراكز بحث في مجالات العلوم الحضرية، وعدد المنصات الرقمية أو المبادرات التي تعزز الابتكار الحضري، والبرامج التدريبية لتنمية القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الحضرية (الاستشعار عن بعد، وتحليل البيانات المفتوحة، الخ...)، وتسليط الضوء على أهم مبادرات تأسيس المدن الذكية أو المبتكرة ضمن الخطط الحضرية.

الجدول (4-4-2) تنمية القدرات: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة	عدد اتفاقيات التوأمة والتعاون بين المدن العربية والدولية	البلديات، والوحدات المحلية، والوزارات المعنية بالحكم المحلي، وبالإدارة المحلية، وبالتنمية المحلية، والشبكات الحضرية، وشبكة المدن المتوسطية
	برامج التبادل المهني والزيارات الدراسية بين مسؤولي المدن	تقارير المؤسسات الدولية كالموئل والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيرها
	منصات وأدوات التعاون الرقمي بين المدن (أدلة، وقواعد بيانات مشتركة)	تقارير التعاون الإقليم لجامعة الدول العربية، والأسكوا، وخلافه
تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية	عدد البرامج التدريبية المرتبطة بالتخطيط والإدارة الحضرية المنفذة سنوياً	مراكز التدريب الوطني، ووزارات التخطيط، والوزارات المعنية بالحكم المحلي، وبالإدارة المحلية، وبالتنمية المحلية
	الفئات المستهدفة والتي تشمل الوحدات المحلية أو البلديات، والجمعيات الأهلية، وشركات ومؤسسات القطاع الخاص	تقارير البرامج والمشروعات التي تنفذها الوحدات المحلية والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، والوزارات المعنية بالتنمية الإدارية
	تقييم أثر البرامج على الأداء المؤسسي على المستويين الوطني والمحلي	تقارير المتابعة والتقييم التي تعدها الوحدات المحلية والوزارات وفروعها على المستوى المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومؤشرات نتائج المشاريع التنموية
بناء القدرات لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل – شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة والأقليات	نسبة الجهات الحكومية التي تستخدم نظم معلومات جغرافية وبيانات محدثة في التخطيط	برامج نظم المعلومات المحلية، وتقارير الموئل، وتقارير البنك الدولي
	قواعد بيانات عن ذوي الإعاقة مصنفة حسب النوع، والعمر، ونوع الإعاقة	الأجهزة الإحصائية، وتقارير التنمية البشرية الوطنية
	عدد البرامج التدريبية الخاصة بجمع وتحليل البيانات المجتمعية	وزارات التخطيط، ومراكز الإحصاء، والجامعات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
بناء القدرات للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة لضمان مشاركتها الفعالة	عدد البرامج التدريبية الموجهة لموظفي الوحدات المحلية والبلديات حول المشاركة المجتمعية ودمج الفئات المهمشة	تقارير البلديات والوحدات المحلية، والمنظمات الدولية، وبرامج الحكم والمحلي، وبرامج الإدارة والتنمية المحلية
	عدد المستفيدين من البرامج التدريبية الموجهة لموظفي الوحدات المحلية والبلديات حول المشاركة المجتمعية ودمج الفئات المهمشة	تقارير الحوكمة المحلية، وتقييمات المشاركة من المجتمع المدني
	عدد السياسات أو الخطط التي أُنجزت بمشاركة فعلية من الفئات المهمشة	تقارير النوع الاجتماعي، وتقارير حقوق الإنسان
	توفر أدوات واستراتيجيات لإشراك المجموعات الهشة (نساء، وفقراء، وذوي إعاقة، ولاجئين)	
مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات	عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدم برامج بناء قدرات حضرية	سجلات الجمعيات، وشبكات العمل الأهلي، والوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية
	الشراكات بين الوحدات المحلية والبلديات والمنظمات المحلية في تقديم التدريب	تقارير البرامج اللامركزية، ومذكرات التفاهم بين القطاع العام والمجتمع المدني
	حجم التمويل المخصص من الموازنة العامة للدولة على المستوى المحلي أو الجهات المانحة لتنمية القدرات المجتمعية	تقارير مالية حكومية، وصناديق التنمية المحلية
تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، والتمويل والأدوات الأخرى	عدد التدريبات حول أدوات إدارة الأراضي والرسوم العمرانية (القيمة المضافة، والتقييم والتسعير)	وزارات المالية والتخطيط والتعاون الدولي، ومراكز التدريب المتخصصة، والبنك الدولي
	مستوى وعي الوحدات المحلية والبلديات بأدوات تعبئة الموارد من الأراضي	تقارير التقييم المالي المحلي، وبرامج التحسين الحضري
	مدى استخدام أدوات مثل عقود الأراضي، وتسعير التصاريح، وعائدات مقابل التحسين	تقارير الوحدات المحلية، والبلديات، وتقارير منظومة الإيرادات المحلية
تنفيذ برامج تنمية قدرات عن الحكومات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل	عدد المسؤولين المحليين المدربين على إعداد الموازنات التشاركية	وزارات المالية، وبرامج الإصلاح المالي المحلي
	معدلات استخدام أدوات مثل التخطيط المالي متوسط المدى	تقارير الموازنات، وتقييمات الأداء المالي على المستوى المحلي
	وجود كتيبات وأدلة لمالية الوحدات المحلية	تقارير الموئل، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية والدولية
زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة	عدد مراكز الابتكار والمختبرات الحضرية المرتبطة بالمدن	وزارات البحث العلمي، والجامعات، والوحدات المحلية والبلديات
	مستوى استخدام الحلول التكنولوجية في التخطيط والإدارة الحضرية (إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي)	تقارير المدن الذكية، ودراسات الابتكار الحضري
	شراكات المدن مع الجامعات والمؤسسات التقنية	مذكرات التفاهم، وتقارير البحث والابتكار

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني

تكنولوجيا المعلومات والابتكار في المدن العربية: تسريع التحول الحضري نحو الاستدامة

في عصر التحول الرقمي، زادت الحاجة إلى دمج التكنولوجيا في التخطيط الحضري، وتطوير أدوات رقمية للحوكمة والمشاركة المجتمعية، وتعزيز قدرات المؤسسات على جمع وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة. يركز هذا الجزء من التقرير على الالتزامات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والابتكار، لتسريع وتيرة تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة على المستويين الوطني والمحلي، وذلك بالتركيز على متابعة الجهود المبذولة في المجالات التالية:

(1) **تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الإلكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين:** وذلك من خلال رصد ومتابعة التطور في عدد المنصات الرقمية التشاركية التي أنشأتها

وحدات الإدارة المحلية، ومؤشرات استخدام المواطنين لتلك المنصات، بالتركيز على عدد المستخدمين، ونوعية الخدمات المقدمة، ومستوى سهولة الوصول إلى المنصات، فضلاً تقييم جودة الخدمات الرقمية من قبل المستخدمين.

(2) **التوسع في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والأقاليم:** بالتركيز على رصد التطور في معدلات استخدام التقنيات الحديثة والتي تشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وغيرها لتعزيز جودة الحياة، وتحقيق إدارة فعالة للموارد، وتطوير حلول ذكية لمشاكل حضرية. ويتم ذلك من خلال متابعة تطور نسبة الاستثمارات العامة والخاصة في التكنولوجيا الحضرية، وقيمة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الابتكار الحضري، ومؤشرات التحسن في جودة الحياة كنتيجة لتطبيق التكنولوجيا، وخلافه.

(3) **تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات الجغرافية، لتطوير التخطيط العمراني والإقليمي وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية:** في ضوء التوسع الذي تشهده الدول في مجال استخدام الأدوات الجغرافية الرقمية لتحسين التخطيط، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وتوجيه التنمية بشكل أكثر كفاءة، يركز هذا الجزء من التقرير على رصد عدد البلديات أو الهيئات الحضرية التي تستخدم نظم المعلومات الجغرافية، والخرائط الحضرية الرقمية المحدثة لتحديد الفجوات التنموية، وتكامل نظم المعلومات الجغرافية مع نظم اتخاذ القرار في التخطيط والإدارة لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات والمرافق العامة في المناطق الحضرية.

(4) **بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية:** يبرز هذا الجزء من التقرير أهمية تطوير المهارات والقدرات الرقمية للمسؤولين والمخططين على جميع المستويات، لتعزيز المتابعة الفعالة، واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة. ويستعرض عدد البرامج التدريبية في مجال التحول الرقمي والتخطيط القائم على التكنولوجيا، ونسبة الموظفين المحليين المؤهلين تقنياً لاستخدام المنصات والأنظمة الرقمية، ووجود وحدات رقمية داخلية في الوزارات وفي الوحدات المحلية، واستخدام أدوات قياس الأداء الرقمية لمتابعة تنفيذ الخطط.

(5) **دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات:** يستهدف التقرير متابعة الجهود المبذولة لتعزيز قدرة المؤسسات الرسمية والمجتمعية على جمع بيانات شاملة، ومصنفة حسب النوع الاجتماعي، والموقع، والوضع الاجتماعي، وتحليلها لدعم التنمية الحضرية الشاملة، مع تقييم آليات مشاركة المجتمع المدني في جمع البيانات وتحليلها لضمان جودة وتنوع البيانات المتاحة.

الجدول (5-4-2) تنمية القدرات: البيانات والمعلومات

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الإلكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين	عدد/نسبة البلديات أو الوحدات المحلية التي توفر خدمات إلكترونية للمواطنين (مثل تقديم الطلبات، والشكاوى، واستصدار التصاريح)	تقارير الحكومات الإلكترونية الوطنية (وزارات الاتصالات، والحكم المحلي)
	توفر منصات رقمية تفاعلية للمواطنين (تطبيقات، وبوابات إلكترونية)	تقارير المؤشر العربي للحكومة الرقمية للأسكوا
	عدد المستخدمين النشطين للمنصات الرقمية على المستوى المحلي	مؤشرات تقييم أداء البلديات والوحدات المحلية وتقييمات برامج التحول الرقمي
	مدى تكامل هذه المنصات مع نظم اتخاذ القرار على المستوى المحلي	دراسات المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث الرقمية

الالتزامات	البيانات المطلوبة	مصادر البيانات
	نسبة البلديات أو الوحدات المحلية التي تطبق أدوات موازنات تشاركية رقمية	
التوسع في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والأقاليم	عدد المدن التي تطبق تقنيات المدن الذكية، والذكاء الاصطناعي، والحساسات البيئية، وتحليل البيانات الكبرى	البلديات، ووحدات الإدارة المحلية، ووحدات الابتكار المحلي
	نسبة الموازنات المحلية المخصصة للبحث والتطوير التكنولوجي	تقارير المدن الذكية الإقليمية والعالمية ومؤشر المدن الذكية
	عدد مشاريع الابتكار الحضري المطبقة في مجالات مراقبة المرور، والإدارة الذكية لمياه الشرب، والإنارة الذكية	برامج التعاون مع المنظمات الدولية كالموئل، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغيرها
	عدد الشراكات بين البلديات ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات التكنولوجية مثل حاضنات الأعمال، والشركات الناشئة	تقارير مراكز الابتكار وريادة الأعمال في المدن
	مؤشرات الرفاه الحضري المرتبطة باستخدام التكنولوجيا في مجال جودة الهواء، ووقت الوصول للخدمة، وسلامة المرور	
تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات الجغرافية، لتطوير التخطيط العمراني والإقليمي وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية	نسبة البلديات أو الجهات الإقليمية التي تستخدم نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني.	الوحدات المحلية والبلديات وأجهزة التخطيط الإقليمي والمحلي
	عدد الخرائط التفاعلية المنشورة للاستخدام العام والتي توضح الخدمات، وتوزيع السكان، والأراضي	تقارير نظم الأراضي (Land Administration Systems).
	درجة التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية والسجلات العقارية والبيانات السكانية	نظم المعلومات الجغرافية الوطنية.(GIS Portals)
	توفر خرائط استخدامات الأراضي، وخطط التنمية، والمشروعات الجغرافية الرقمية	برامج الدعم الدولي في إدارة الأراضي والمعلومات المكانية
	عدد العاملين المؤهلين في الوحدات الحكومية ممن لديهم مهارات في نظم المعلومات الجغرافية	
بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية	عدد برامج التدريب الحكومية في مجال التكنولوجيا والحوكمة الرقمية	وزارات التخطيط والحكم المحلي
	عدد الموظفين المحليين الذين تلقوا تدريبًا في أدوات تكنولوجيا التخطيط	مؤسسات التدريب الوطنية والبلدية
	توفر وحدات/أقسام للتحول الرقمي في البلديات أو إدارات التخطيط	تقارير تقييم القدرات المؤسسية الصادرة عن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة
	توفر استراتيجيات أو خطط حكومية لبناء القدرات التكنولوجية في المدن	برامج التعاون الدولي والإقليمي لبناء القدرات
دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات	عدد قواعد البيانات الحضرية المفتوحة	الأجهزة الإحصائية الوطنية والمحلية
	مدى تصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والوضع الاجتماعي	بوابات البيانات المفتوحة الحكومية
	توفر أدوات إلكترونية لجمع البيانات المكانية والمجتمعية	تقارير مبادرات البيانات المجتمعية وبيانات المجتمع المحلي
	عدد المبادرات المجتمعية أو المدنية التي تسهم في إنتاج البيانات	المؤسسات الأكاديمية وشبكات الرصد الحضري
	درجة ومستوى وفعالية التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني في إدارة البيانات	

ملحوظة: كلما أمكن يتم تجزئة البيانات حسب الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والإعاقة، ووفقاً للتوزيع المكاني

الجزء الثالث

آليات وأطر المتابعة وإعداد تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية

1. مقدمة

يستهدف الجزء الثالث من تقرير متابعة الخطة الحضرية الجديدة وصف الآليات والأدوات والأطر والمنهجيات التي قامت الحكومة المركزية والحكومات المحلية (شاملة المدن والعواصم الكبرى) بتطويرها، بالمشاركة مع الأطراف ذات الصلة، للمتابعة وإصدار التقارير عن عملية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وفيما يلي نستعرض أهم المعلومات والبيانات التي يتعين الاعتماد عليها في إعداد هذا الجزء لتسليط الضوء على الجهود المبذولة لمأسسة عملية متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتقييم نتائجها، وذلك على النحو التالي:

2. وصف الآليات الوطنية والمحلية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

تفيد الممارسات الفضلى للدول التي أولت اهتماماً كبيراً بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وتعتمد على الخطة الحضرية الجديدة وتقارير متابعتها كأداة لتحفيز هذا التوجه، وتسريع وتيرته، إلى تشكيل وحدات أو لجان حكومية رسمية مختصة بمتابعة تنفيذ الخطة، تضم ممثلين من وزارات التخطيط، والمالية، والإسكان، والإدارة المحلية، والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ممثلي الوحدات المحلية أو البلديات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والخبراء، والأكاديميين.

مهام لجنة متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يطلق على هذه اللجنة "لجنة التيسير" أو "اللجنة التنسيقية" أو "اللجنة الفنية"، وبغض النظر عن المسمى، يصدر بتشكيل هذه اللجنة وآليات اختيار أعضائها والمهام المنوطة بها والمخرجات المتوقعة قرار من السلطة التنفيذية العليا (رئيس مجلس الوزراء أو وزير الإسكان أو وزير التخطيط) وتتولى اللجنة المهام التالية:

- التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة، على المستويين المركزي والمحلي.
- التنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية والوزارات والهيئات والوحدات المحلية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والجهات المانحة والجهات الإحصائية والمراصد الحضرية والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة.

- التأكد من دمج متطلبات تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتنمية الحضرية المستدامة في منظومة التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم على مستوى الدولة ككل، أو على المستوى المركزي، وعلى المستوى الإقليمي والمحلي أيضاً.
- تطوير مؤشرات وطنية لقياس التقدم الحضري المستدام، وبناء قواعد البيانات المتكاملة وفقاً للمحاور المختلفة للخطة الحضرية الجديدة.
- مراجعة سياسات التنمية الحضرية لضمان مواءمتها مع الخطة الحضرية الجديدة.
- إصدار تقارير متابعة دورية (سنوية أو كل سنتين).
- إعداد خطة نشر التقارير والاستفادة منها في رفع الوعي بأهمية التنمية الحضرية المستدامة، وفي مراجعة السياسات والتشريعات والخطط والبرامج لتكون أكثر استجابة للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على أرض الواقع، ولاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

ومن الممكن أن يكون للجنة فروع على المستوى الإقليمي والمحلي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على مستوى المحلية وتقديم تقارير إلى الحكومة المركزية. وتتولى اللجنة على المستوى المحلي التوسع في استخدام نظم المعلومات الجغرافية لرصد التغيرات المكانية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في المتابعة والمساءلة. كما تعمل على ربط تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية على المستوى المحلي مع التقارير الوطنية للمتابعة والتي يتم نشرها على نطاق واسع ويتم الاستفادة منها في تحفيز تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وذلك لتحديد الفجوات المكانية والعمل على التعامل معها.

أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات

تعتمد فعالية التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، على **وضوح الأدوار وتقسيم المسؤوليات** بين مختلف الفاعلين المؤسسيين والمجتمعيين. ويُسهم هذا التوزيع في ضمان شمولية المدخلات، وتكامل البيانات، ومواءمة السياسات، وتفعيل المشاركة المجتمعية. ويوضح الجدول التالي الجهات الأساسية التي يمكن أن تساهم بفعالية في إعداد التقارير الطوعية والأدوار والمسئوليات التي تتولاها هذه الجهات:

الجدول رقم (3-1) الجهات المعنية ودورها في المساهمة في التقرير

الجهة	الدور والمسؤوليات
الجهة الوطنية المنسقة (وزارة الإسكان أو هيئة التخطيط الحضري أو وزارة التخطيط)	قيادة عملية إعداد التقرير، وتنسيق الجهود، وجمع البيانات، وإدارة الفريق الوطني للمتابعة، وضمان التوافق مع الإطار الإقليمي والدولي
البلديات ووحدات الإدارة المحلية	تقديم البيانات الميدانية والمحلية، وتنفيذ الاستبيانات، واستطلاعات الرأي، والمشاركة في المشاورات المحلية، وتقديم دراسات حالة محلية
الجهات الإحصائية الوطنية	توفير البيانات الرسمية، دعم تحليل المؤشرات، تفكيك البيانات حسب النوع والدخل والموقع
وزارات القطاعية (النقل، والبيئة، والتنمية، والاقتصاد، والاستثمار، والصناعة، والزراعة، والسياحة)	المساهمة بمؤشرات السياسات القطاعية، وتوضيح الروابط مع أهداف التنمية المستدامة
المجتمع المدني والمنظمات الأهلية	تمثيل الفئات الضعيفة، وتقديم مدخلات نوعية من الميدان، وتنظيم مشاورات مجتمعية
القطاع الخاص	تقديم بيانات حول استثمارات التنمية الحضرية، والشراكات، والابتكارات الحضرية
الجامعات ومراكز البحوث	إجراء تحليلات مستقلة، وتطوير مؤشرات نوعية، وتقييم السياسات من منظور علمي
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	الدعم الفني، والمراجعة المنهجية، وتقديم أدوات وتقارير مرجعية

آليات دمج مدخلات الأطراف المعنية في عملية إعداد التقارير الطوعية لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة

لضمان اتساع نطاق المشاركة وتحقيق الشفافية، تتولى اللجنة التنسيقية أو اللجنة الفنية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، الإجراءات التالية:

- ***ترتيب ورش عمل تشاورية***، وتنظيم جلسات حوار مفتوحة مع ممثلي الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع تصميم الجلسات لتغطي محاور التقرير الرئيسية (الإسكان، والنقل، والخدمات، والاقتصاد الحضري، والبيئة، والحوكمة الحضرية...).

- ***إعداد الاستبيانات والمسوحات المجتمعية***، حيث يتم إطلاق استبيانات عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول لاستطلاع آراء المواطنين حول واقع الخدمات الحضرية، مع الحرص على مشاركة الفئات المهمشة (النساء، والشباب، وذوي الإعاقة، واللاجئين، وغيرهم).

- ***إطلاق منصات إلكترونية تشاركية***، وقد تشمل إعداد إنشاء بوابة رقمية مخصصة تتيح رفع المقترحات أو التعليق على مسودة التقرير.
- ***تطوير لوحات مؤشرات مجتمعية*** على مستوى المدن أو الأحياء، يُشارك السكان في إعدادها ومتابعتها.

تقارير دورية متعددة الأطراف لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يقدم الموئل الدعم الفني المتكامل للجهات المهنية ذات الصلة في الدولة لإعداد التقارير الطوعية لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة. ويمكن أن تصدر هذه التقارير الطوعية بشكل دوري بالشراكة مع الجامعات، ومراكز الأبحاث، أو المنظمات الدولية، وتغطي قضايا الإسكان، والفقر، والحوكمة، والبيئة، والنقل، وغيرها. وتتميز هذه التقارير بالاستقلالية النسبية في التحليل، وبالحياد في عرض النتائج واستخلاص الدروس المستفادة. ويتم مراعاة الشمول والمصداقية في إعداد التقرير على النحو السابق ذكره في الجزء الثاني من هذا الدليل. وتشارك أطراف متعددة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومن أهمها:

- ***منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية*** التي تُشارك في جمع البيانات النوعية من المجتمعات المحلية، وتساهم في جلسات تقييم السياسات على المستوى المحلي، وفي رفع درجة الوعي بأهمية متابعة ورصد الفجوات التنموية. وتشير منظمات المجتمع المدني إلى أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتوضح الممارسات الفضلى والمبادرات الناجحة التي تتبناها للتعامل مع هذه التحديات.
- ***القطاع الخاص والأكاديميين***، حيث يوفر القطاع الخاص أدوات وخدمات تكنولوجية (منصات، وتطبيقات، واستشارات) أكثر فعالية في التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة، ويساهم في متابعة الخطة الحضرية الجديدة من خلال تقديم المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروعات الحضرية الأكثر نجاحاً وفعالية وكفاءة. وتقوم الجامعات بإعداد دراسات مستقلة ومراجعات نقدية للخطة الحضرية الجديدة وآليات تنفيذها. كما تستضيف الجامعات المبادرات والبرامج الاسترشادية من خلال عقد مجموعة من الشراكات الفعالة مع الحكومات ووحدات الإدارة المحلية وتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة أو الدراسات الممولة التي تستهدف تحفيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

مؤشرات وطنية ومحلية لقياس التقدم الحضري

طورت العديد من الحكومات بالتعاون مع منظمات دولية (مثل موئل الأمم المتحدة، والإسكوا) مؤشرات مستمدة من أهداف التنمية المستدامة (خاصة الهدف 11)، ومتكيفة مع الخصوصيات الوطنية. وتعتمد عدد من الدول على المراصد الحضرية لبناء قواعد البيانات اللازمة لقياس هذه المؤشرات، وتقدير قيمة هذه المؤشرات، وتحليل نتائجها، وإعداد تقارير المتابعة، ونشرها، والاستفادة منها في تحفيز الحوكمة الحضرية الفعالة. وتشمل هذه المؤشرات نسب التمدن المنظم مقابل العشوائي، ونسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى وسائل النقل العام، ونسبة الأسر التي تسكن في مسكن لائق. وفي هذا الإطار، تبذل الحكومات المركزية أو الوحدات المحلية الجهود اللازمة لتجميع قائمة المؤشرات المعتمدة، وتحديد الجهات المسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها، ودورية تحديثها بشكل سنوي، أو نصف سنوي، أو خلافه. كما تتوسع الحكومات في استخدام نظم المعلومات الجغرافية والتحول الرقمي واستحداث نظم لعرض وتحليل البيانات المكانية، وتتبع التنمية الحضرية بصرياً، وربطها بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

وتستخدم المؤشرات وقواعد البيانات الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة لتتبع التوسع العمراني، مكانياً وزمنياً، ورصد الفجوات التنموية والخدمية، ودعم قرارات التخطيط المكاني، وتوسيع قدرة المواطنين على الوصول للخدمات العامة بكفاءة أعلى، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وتعزيز تنافسية المناطق الحضرية والمدن.

المؤشرات الأساسية في تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يقدم الملحق الإحصائي قائمة بالمؤشرات الأساسية، والتي تغطي الجوانب المحورية للتنمية الحضرية المستدامة. ولضمان العدالة والمساءلة، يتعين تقدير المؤشرات بحسب الخصائص السكانية والجغرافية، وفقاً لما يلي:

- **الجنس:** لقياس الفجوة في الوصول إلى الخدمات أو فرص المشاركة بين الذكور والإناث.
- **فئات العمر** :لا سيما الفئات الأكثر تأثراً مثل الأطفال وكبار السن.
- **فئات الدخل** :لتحديد الفئات الضعيفة اقتصادياً والمحرومة من الخدمات.
- **الموقع الجغرافي** :مقارنة بين المناطق الحضرية الكبرى، والمدن المتوسطة، والمجتمعات الريفية أو الهامشية.

جمع البيانات وإدارتها

يعتمد تنفيذ إطار الرصد على استخدام مزيج من **مصادر البيانات المتنوعة** التي توفر مرونة وشمولية، وتشمل:

- ***البيانات الإدارية الرسمية:*** وتتضمن السجلات الرسمية على المستوى المركزي، والوحدات المحلية، والبلديات، ووزارات الإسكان، والتخطيط، والمالية، والبيئة، والوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات المسئولة عن توفير المرافق والخدمات العامة، والوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات المسئولة عن التنمية الاقتصادية المحلية، وفروعها على المستوى المحلي.
- ***بيانات نظم الأراضي والتخطيط الحضري:*** والتي يتم جمعها وتحليلها باستخدام المسوحات والبيانات الجغرافية المكانية، والخرائط الحضرية وتوزيع المرافق، وصور الأقمار الصناعية والتغيرات في استخدامات الأراضي.
- ***قواعد البيانات الضخمة:*** بما في ذلك بيانات الهواتف المحمولة حول التنقل الحضري، وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي لرصد أنماط الاستخدام الحضري.
- ***مدخلات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية***: وتشمل استطلاعات الرأي المجتمعية، ومنصات المشاركة التفاعلية وورش العمل التشاركية.

ضمان جودة البيانات والأدوات التقنية

لضمان دقة وجودة البيانات المستخدمة في التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يمكن الاعتماد على التقنيات الحديثة والتي تشمل:

- نظم المعلومات الجغرافية: لرسم الخرائط الحضرية، وتحليل التغيرات المكانية.
- تطبيقات جمع البيانات عبر الهاتف المحمول: التي تتيح التحديث اللحظي وتحديد الموقع الجغرافي بدقة.
- لوحات مؤشرات إلكترونية :(Dashboards) لعرض البيانات الحضرية بصيغة تفاعلية تساعد في اتخاذ القرار مثل Power BI، وTableau، وغيرها من المنصات الوطنية.
- وضع معايير جودة البيانات (Data Quality Standards) مثل الاتساق، والدقة، والحداثة.
- اعتماد إجراءات تدقيق البيانات والمراجعة المستقلة.
- توثيق منهجيات جمع وتحليل البيانات داخل التقارير لضمان الشفافية.

3. النماذج

نموذج قرار تشكيل اللجنة الفنية أو الاستشارية أو التيسيرية لإعداد التقرير الطوعي الموحد لمتابعة تنفيذ كلٍ من الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للدول العربية

قرار أو مرسوم رقم (.) لسنة (.)

الخاص بتشكيل اللجنة الفنية لإعداد التقرير الطوعي الموحد لمتابعة تنفيذ كلٍ من

الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للدول العربية

استناداً إلى:

- - الدستور والقوانين ذات الصلة بالتخطيط العمراني والتنمية الحضرية.
- الالتزامات الوطنية والدولية في إطار متابعة تنفيذ "الخطة الحضرية الجديدة" المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).
- الالتزامات الوطنية والإقليمية في إطار متابعة تنفيذ "الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للدول العربية"
- قرارات وتوصيات المنتدى الحضري العالمي.
- قرارات وتوصيات المنتدى الحضري الوطني
- قرارات وتوصيات اجتماعات وزراء الإسكان العرب
- توصيات الاجتماعات التنسيقية الوطنية والإقليمية بشأن المتابعة والتقييم الحضري.
- القرار الخاص بتحديد مهام الوزارة، أو المجلس، أو المؤسسة، أو الهيئة المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
- وثيقة السياسة الحضرية الوطنية

يُقرر ما يلي:

المادة (1): تشكيل اللجنة الفنية أو الاستشارية أو التيسيرية

تُشكَّل اللجنة الفنية أو الاستشارية أو التيسيرية لإعداد التقرير الطوعي الموحد لمتابعة تنفيذ كلٍ من الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للدول العربية برئاسة:

- السيد/السيدة ..... (الصفة: مثلًا، وكيل الوزارة أو رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

وعضوية كل من:

1. ممثل عن وزارة التخطيط
2. ممثل عن وزارة التنمية الاقتصادية أو الاقتصاد
3. ممثل عن وزارة المالية
4. ممثل عن وزارة التنمية المحلية
5. ممثل عن وزارة الإسكان
6. ممثل عن وزارة البيئة
7. ممثل عن مركز أز جهاز الإحصاء الوطن
8. ممثل عن المجتمع المدني
9. ممثل عن القطاع الخاص
10. ممثل عن الجامعات أو مراكز البحث العلمي
11. ممثل عن جامعة الدول العربية
12. ممثل عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
13. خبير في المتابعة والتقييم
14. خبير في نظم المعلومات الجغرافية
15. خبير إحصاء وتكنولوجيا المعلومات

16. خبير ابتكار وتحول رقمي

وللجنة أن تستعين بالخبراء وفقاً للحاجة

المادة (2): اختصاصات اللجنة الفنية أو الاستشارية أو التيسيرية

تتولى اللجنة الفنية أو الاستشارية أو التيسيرية المهام التالية:

1. إعداد خطة العمل التفصيلية والبرنامج الزمني لإعداد التقرير الطوعي المشترك لمتابعة تنفيذ كلٍ من الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للدول العربية.
2. تنسيق عملية جمع وتحليل البيانات والمؤشرات الحضرية.
3. تنظيم ورش عمل تشاورية مع الأطراف المعنية.
4. إعداد المسودات الفنية للتقرير بالتنسيق مع الجهات المعنية.
5. تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لتحسين السياسات الحضرية بناءً على نتائج التقرير.
6. رفع التقرير إلى اللجنة الوطنية العليا لاعتماده قبل إرساله إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

المادة (3): أمانة اللجنة الفنية أو الاستشارية أو التيسيرية

تتولى وحدة التنمية الحضرية المستدامة / أو الأمانة الفنية الوطنية لشؤون الإسكان والتنمية الحضرية – مهام أمانة اللجنة، وتشمل:

- تنظيم الاجتماعات الدورية وإعداد قائمة الموضوعات التي يتم مناقشتها.
- إعداد الدعوات للاجتماع وأرسالها وكذا الملفات الخاصة بالموضوعات التي سيتم مناقشتها.
- إعداد محاضر الجلسات متضمنة أهم القرارات.
- متابعة تنفيذ التوصيات.

المادة (4): مدة العمل

تبدأ اللجنة أعمالها من تاريخ صدور هذا القرار وتعميمه على كافة الجهات المعنية ذات الصلة. (ويمكن تحديد مدى زمني حتى الانتهاء من إعداد التقرير الطوعي).

المادة (5): العمل بالقرار

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى جميع الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه.

صدر في: .....

رئيس الجهة / الوزير المختص: .....

نموذج طلب البيانات والمعلومات من الجهات المعنية المختلفة

السيد / السيدة .....

(الصفة)

الهيئة

تحية طيبة وبعد،

في إطار الجهود المبذولة لإعداد التقرير الطوعي الموحد لمتابعة تنفيذ كلٍ من الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للدول العربية، يرجى التكرم بموافاتنا بالبيانات والمعلومات الواردة في القائمة المرفقة، مع توضيح المصدر المعتمد، على أن يتم تحميل البيانات المطلوبة باستخدام الرابط التالي (google drive). وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام الخطاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والمودة،

التوقيع المعتمد للجهة

(جزء من القائمة المرفقة)

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2019	2020	2021	2022	2023	2024				2019	2020	2021	2022	2023	2024	
	(1.1) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	(1.1.1) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	(1.1.1.1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله	• نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حسب الجنس والعمر على المستوى الوطني الحضري (حضري، ريفي) • معامل جيني على المستويات الوطنية/المدينة/الحضرية																
			(1.1.1.2) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تفاعل الفرص والتفاوض على قدم المساواة	متوسط نسبة المساحة المبنية للمدن التي تعتبر مساحات مفتوحة للاستخدام العام للجميع، حسب الجنس، العمر، والأشخاص ذوي الإعاقة																
			(1.1.1.3) تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء والشباب وكبار السن وذو الإعاقة والوافدين)	نسب المناصب (حسب الجنس، العمر، الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، الخدمة العامة، والقضاء) مقارنة بالتوزيعات الوطنية																
			(1.1.1.4) ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات يكوب الدراجات	• نسبة طول الطرق التي تحتوي على ممرات مخصصة للدراجات (باستثناء الطرق السريعة) • نسبة طول الطرق التي تحتوي على أرصفة مخصصة للمشاة (باستثناء الطرق السريعة)																
		(1.1.2) الحصول على سكن لائق بتكلفة ميسورة	(1.1.2.1) ضمان الحصول على سكن لائق بتكلفة ميسورة	• نسبة السعر المتوسط للوحدة السكنية في السوق الحرة إلى الدخل السنوي المتوسط للأسرة • نسبة الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير ميسورة التكلفة • المبلغ المتوسط من المال الذي ينفق على الإسكان والنقل لكل أسرة كنسبة مئوية من الدخل السنوي المتوسط للأسر المستأجرة																
			(1.1.2.2) ضمان الوصول إلى خيارات تمويل مستدامة للإسكان	• ديون الرهن العقاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي • وجود صندوق واحد على الأقل لتمويل البلديات أو البلدية التحتية متاح للحكومات المحلية • نسبة الموارد المالية للحكومات المحلية/الإقليمية الناتجة عن الوسطاء الماليين مثل المؤسسات																
			(1.1.2.3) إرساء حيازة آمنة	• نسبة إجمالي السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة آمنة (أو يُراهنون بها) (أ) بالأراضي معترف بها قانونيًا؛ و(ب) الذين يشعرون بأن حقوقهم في الأراضي آمنة، حسب الجنس ونوع الحيازة. • وجود حق المرأة القانوني المعترف به في الميراث وملكية الممتلكات																
			(1.1.2.4) وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، المستوطنات غير الرسمية أو المساكن غير الملائمة																
			(1.1.2.5) دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية	نسبة المدن التي لديها سياسات وتوابع إسكان متكاملة في خطط التنمية الخاصة بها																

قائمة المؤشرات والبيانات المطلوب جمعها للاستعانة بها في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

NUA_Table.xlsx

نموذج الشـروط المرجعية للاسـتعانة بخبراء للمسـاهمة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

NUA_2ndVNR_ToR.pdf

نموذج خطة زمنية لإعداد التقرير الطوعي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الجهات/الأطراف المشاركة	الشهر
التحضير والتنسيق المؤسسي	-تشكيل اللجنة الوطنية للتقرير- تحديد المسؤوليات والأدوار- وضع خطة العمل الزمنية- تحديد أدوات الرصد والمؤشرات	-الجهة الوطنية المنسقة- الوزارات القطاعية- الوحدات المحلية - مراكز الإحصاء- الخبراء - الشركاء الدوليون	1
جمع البيانات الأولية	-تجميع البيانات الإدارية الرسمية- استخراج المؤشرات الأساسية- تفعيل أدوات جمع البيانات الجغرافية	-الوزارات القطاعية- مراكز البيانات والإحصاء- الوحدات المحلية / البلديات	
المشاورات المجتمعية والرصد التشاركي	-تنفيذ ورش عمل محلية- إطلاق استبيانات عبر الإنترنت- إجراء مقابلات مع المجتمعات المحلية- إدراج مدخلات المجتمع في التحليل الأولي	-المجتمع المدني- ممثلو الوحدات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني- ممثلي الشباب والنساء وذوي الإعاقة والمهاجرين و/أو اللاجئين – الجامعات والمراكز البحثية المعنية	2
التحليل الفني وصياغة لمسودة التقرير الأولي	-تحليل البيانات النوعية والكمية- صياغة مسودة أولى للتقرير- إعداد ملحق المؤشرات والتحليلات المكانية	-الخبراء الفنيون- الجامعات ومراكز البحوث- اللجنة الفنية لإعداد التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	
مراجعة تشاركية لمسودة التقرير الطوعي الأولي	-تنظيم ورش مراجعة وطنية/محلية- تلقي التعليقات والملاحظات- تنقيح التقرير النهائي بناءً على المدخلات	-اللجنة الفنية- الخبراء - الجهات المانحة- المنظمات الدولية	3
اعتماد التقرير والانتهاء من المسودة النهائية للتقرير الطوعي ونشره وتوزيعه	-اعتماد التقرير رسميًا- نشر التقرير بصيغ متعددة- تنظيم لقاء إعلامي ومجتمعي لإطلاق التقرير	-الوزارة المعنية- الوزارات والوحدات المحلية أو البلديات- القطاع الخاص - المجتمع المدني	

4. مراجع وقراءات إضافية

تتضـــمن قائمة أهم المصـــادر والمراجع والتقارير التي يمكن الاطلاع عليها لتعميق الفهم ورفع الوعي بقضـــايا التنمية الحضرية المستدامة، وبمنهجية وآليات متابعة الخطة الحضرية الجديدة الوثائق التالية:

- تقارير موئل الأمم المتحدة حول حالة المدن في العالم والعالم العربي.
- سلسلة أدلة البنك الدولي حول التخطيط الحضري القائم على البيانات.
- وثائق وأبحاث المعهد العربي لإنماء المدن.
- أوراق بحثية ودراسات حالة من مراكز أبحاث جامعية في العالم العربي.
- تقارير دورية صادرة عن لجان الأمم المتحدة الإقليمية (مثل الإسكوا) حول التنمية المستدامة.